

www.ikhwanweb.com

Ikhwanweb Tarjamat

IkhwanScope.com

الرقم الكودي 33486
تقرير للكونجرس الأمريكي
تم استلامه عن طريق موقع

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط المعضلة الإسلامية

15 يونيو 2006

جيرمي شارب
المحلل السياسي بالشرق الأوسط قسم الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة

قسم البحث بالكونجرس الأمريكي * مكتبة الكونجرس الأمريكي

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط:
المعضلة الإسلامية

تلخيص

يركز التقرير بشكل كبير على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المؤسسات الإسلامية في العالم العربي وخاصة هذه الجماعات التي تنبذ العنف. ويحلل التقرير الرؤى المختلفة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية كما يبحث أيضا كيف أن تطوير الديمقراطية الأمريكية قد تم تطبيقها في ثلاث دول من دول الوطن العربي مع الحضور الإسلامي القوي في المجال السياسي وهذه الدول الثلاث هي المغرب ومصر والأردن. وقد يتم تحديثها وقتيا حتى تتضمن دراسة الحالات الجديدة للحركات الإسلامية في كل من الجزائر واليمن والكويت والبحرين أو في بعض الدول خارج نطاق الوطن العربي.

إن إدارة الرئيس بوش قد أعطت قضية سياسة تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط أولوية هامة للأمن القومي مؤكدة أن المزيد من الحرية السياسية يمكنها أن تقلل من قوة العقيدة والأصولية الإسلامية. وكلما حققت قضية تعزيز الديمقراطية الأمريكية خطوة للأمام كلما واجهت صناعات السياسة عقبة كئود: كيف يمكن مواجهة التحديات القادمة من الحركات الإسلامية (ونعني بذلك المؤسسات الحزبية والسياسية التي تؤيد الإصلاح السياسي والاجتماعي طبقا لمبادئ الدين الإسلامي والتي يمكن أن تقودهم لمنهاضة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية).

وردا على هذه المعضلة : تسائل بعض الباحثين هل سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالحد من ضغطها على الحكومات العربية حتى تفتح مجالاً لأنظمتها السياسية واحترام حقوق الإنسان مع العلم بأن مثل هذه الخطوات- في حال نجاحها- قد تصبح ذا فائدة كبيرة للجماعات الإسلامية.

إن تقديم قوة سياسية شعبية ومحبوقة في العالم العربي اليوم, إن العديد من الجماعات والمؤسسات الإسلامية السياسية تعتبر على الأقل في مستوى الخطاب معارضة بشكل كبير كافة مظاهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وعلى سبيل المثال دعمها لإسرائيل واحتلال العراق وحشد الوجود العسكري في الخليج العربي. والحق أن الانتخابات التي تمت بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق ومصر والسلطة الفلسطينية قد عملت على تقوية الوضع السياسي للمؤسسات الإسلامية بما في ذلك ما يتعلق بحركة حماس وهي الجماعة المسلحة التي رفضت نبذ السلاح.

إن الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف واختارت أو تم السماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية, يضعون تحدياتهم تجاه صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وي طرح هذا التقرير العديد من التساؤلات التالية وهي : هل هؤلاء الإسلاميون ديمقراطيون ليبراليون أم أنهم أصوليون؟ هل من واجب الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤيد مشاركتهم في الحياة السياسية الديمقراطية؟ هل الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف تقبل الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية أم أن ذلك سوف يفقدها مصداقيتها تجاه أتباعها؟

وفي الوقت الذي يقوم فيه العديد بمحاولة تأمل اتجاه الولايات المتحدة في تطوير الديمقراطية في الشرق الأوسط, فقد يستخدم الكونجرس الأمريكي سلطة بعيدة المدى لكي توضح الرؤية حول استراتيجية المنطقة وبشكل خاص في قضية التعامل مع الجماعات الإسلامية. كما يرصد الكونجرس أيضا بعض الأموال لبرامج الديمقراطية في المنطقة والمشروعات الخاصة بالمساعدات الخارجية وقد تحدد بأن تستخدم هذه الأموال في بعض المشروعات المحددة أو يتم تخصيصها لبعض جماعات بعينها.

المحتويات

- 1..... نظرة شاملة
- 2..... الإسلاميون والهوية السياسية
- 3..... اهتمام الحكومة الأمريكية بالجماعات الإسلامية
- 5..... سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المؤسسات الإسلامية: خيارات وأساليب مختلفة
- 5..... التصادم مع الإسلاميين ومساعدة البدائل الليبرالية
- 6..... الاشتغال مع الاتجاه السائد, الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف
- 6..... منهج البراجماتية في التعامل
- 7..... إنجاز سياسة تعزيز الديمقراطية الأمريكية
- 7..... برنامج الديمقراطية الأمريكية
- 9..... مهام الكونجرس للسماح بالمساعدات المباشرة لمنظمات المجتمع المدني
- 9..... مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط
- 9..... مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا
- 10..... الجماعات الإسلامية في بعض من الدول العربية
- 10..... المغرب

- 11..... حزب العدالة والتنمية
12..... جماعة العدل والإحسان
13..... سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المغرب
16..... دور الكونجرس
17..... مصر
17..... جماعة الإخوان المسلمون بمصر
20..... حزب الوسط
20..... سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر
23..... دور الكونجرس الأمريكي
24..... الأردن
24..... جماعة الإخوان المسلمون بالأردن (جبهة العمل الاسلامي)
26..... سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الأردن
27..... دور الكونجرس

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط : المعضلة الإسلامية

نظرة شاملة

في ردها المتطور على الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر وكنوع من تبرير قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، اتخذت إدارة الرئيس بوش من غرس الديمقراطية في الشرق الأوسط أولوية للأمن القومي مؤكدة أن المزيد من الحرية السياسية يمكنه تفتيت قوة الأصولية والعقيدة الإسلامية⁽¹⁾ وعلى الرغم من العنف الطائفي المتزايد في العراق وترسيخ الأنظمة العربية والتصاقها بالسلطة فإن هذه السياسة قد تحققت بكثير من الدقة. وقد تسائل الكثيرون من مدي كون هذا المنهج عمليا ومدي قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التعجيل بقوة الحداثة والتغييرات الإجتماعية عبر منطقة متسعة ومتنوعة جغرافيا.

وعلى الرغم من التحفظ المتصل حول مدي إخلاص الولايات المتحدة، فإن عمق الالتزام والاتفاق مع قضية الديمقراطية فقد صدق العديد من المشككين والمؤيدين للولايات المتحدة على حد سواء أن الشرق الأوسط أو الديمقراطية العربية قد تم استقبالها في هذه السنوات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية حتى دوي صيتها في العالم العربي بالأفضل أو بالأسوء وبدء المحادثات والمظاهرات المناهضة للحكومات والانتخابات التي تديرها الأنظمة حتى تهدأ من المطالبات الداخلية والخارجية بتحقيق الديمقراطية.

وفي ظل هذا الارتباك الواقع تأتي هذه المعضلة أمام صناع السياسة الأمريكية: هل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومات العربية من أجل تعديل النظام السياسي واحترام حقوق الإنسان مع العلم بأن هؤلاء الإسلاميون وهم أكبر قوى المعارضة الشعبية في العالم العربي سوف تقف لتستفيد من الديمقراطية التي ستحل بالمنطقة؟ ويؤكد العديد من المراقبين أن الأحزاب والمؤسسات الإسلامية السياسية⁽²⁾ تعارض وبشكل كبير على الأقل في خطابها الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وعلى سبيل المثال فإنها تعارض دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل واحتلال العراق وحشد الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي.

(1) منذ بدأت الإدارة في محاولة تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، أكد بعض النقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية تركز بشكل كبير على عمل انتخابات فضلا عن الهيكلية العامة الموجودة في الديمقراطيات الليبرالية في أنحاء العالم كله. ففي تقرير حديث عن تفسيرها للديمقراطية أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إلى أن "الانتخابات هي البداية لأي ديمقراطية لكنها بالطبع ليست النهاية". وتعد المؤسسات الفعالة ضرورية لنجاح الديمقراطية الليبرالية. وأعني بالمؤسسات هنا الأحزاب التعددية والداستير الشفافة والواضحة والقضاء المستقل والصحافة الحرة والمجتمع المدني الفعال واقتصاديات السوق وبالطبع سيطرة الدولة على وسائل العنف". كان ذلك تعليق وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس حول الديمقراطية في برنامج بي بي سي اليوم - محاضرة خاسم هاوس". في الحادي والثلاثين من مارس 2006.

(2) يشير مصطلح "اسلامي" لكل من الأفراد والحركات التي تسعى لجعل النظام السياسي والاجتماعي في مجتمعاتهم والبلاد التي ينتمون إليها مبنياً على تفسيرهم للشريعة الإسلامية. ويقترح البعض أنه بظهور الأحزاب الشيعية الإسلامية في العراق وحركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية فإن الولايات المتحدة الأمريكية بتأييدها لانتخابات حرة ونزيهة في المنطقة قد تعمل سهواً على تقوية حركات المعارضة الإسلامية وخاصة المسلحة منها.

وتصبح المعضلة أكثر تعقيداً حينما نعود إلى احتمالية مشاركة الجماعات الإسلامية النابذة للعنف والتي اختارت أو تم السماح لها بالمشاركة السلمية في العملية السياسية. وتوجد بعض من هذه الجماعات في ما يطلق عليه بعض الخبراء "المنطقة الرمادية" وهي المنطقة التي تصبح فيها مشاركة هذه الجماعات مسموحاً به لكنها في الوقت نفسه مشاركة محدودة. وبما أن هذه الجماعات الإسلامية التي يطلق عليها "معتدلة" قد نبذت العنف والإرهاب فسوف يكون من المنطقي أن تكون جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية العربية متضمنة البحث عن حقوق أكثر لكل الممثلين الشرعيين بما في ذلك هؤلاء الإسلاميون. وعلى الرغم من اختلاف الظروف في أنحاء العالم العربي وأصبحت قضية تعزيز الديمقراطية قضية معقدة مع بروز العديد من التساؤلات وبشكل خاص عند اختبار هؤلاء الإسلاميون. ويوضح هذا التقرير كيف أن جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية قد تفاعلت مع الحقائق السياسية على أرض الواقع في ثلاث من الدول العربية وهي (مصر والمغرب والأردن) وأنتجت هذه التساؤلات: من هم الإسلاميون؟ هل مثل هذه الجماعات ممثلين شرعيين وديمقراطيين أم أنهم أصوليون مسلحون ولكنهم متنكرين؟ إلى أي مدى يعارض هؤلاء الإسلاميون سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ هل من الواجب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الجماعات الإسلامية غير المسلحة بشكل تدريجي أم يكون التدخل في الحال؟ هل مثل هذا التدخل سيؤدي إلى عزل الأنظمة العربية الرئيسية التي يصبح التعاون معها حيويًا لمواصلة الحرب على الإرهاب وتأمين أهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية؟ هل مثل هذه الجماعات النابذة للعنف قد ترحب أو تقبل بالحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية أم أن مثل هذا الحوار قد يؤدي إلى فقدانها الثقة لدي أتباعها؟ هل من الواجب معانقة هذه الجماعات الإسلامية النابذة للعنف أم من الواجب قبولها بحذر أم يكون من الواجب نبذها والابتعاد عنها؟

الإسلاميون والهوية السياسية

في قلب الحديث عن قضية الديمقراطية في الشرق الأوسط يكون التساؤل حول الهوية القومية. ففي العديد من الأقطار مازال مازال هناك بعض القضايا التي لم تحل بعد مثل دور الإسلام في الحياة السياسية وحول حقوق الأقليات الدينية والعرقية ودور المرأة. وبمجرد فقدان القومية العربية العلمانية كثيراً من مصداقيتها في لحظة استيقاظ العرب بعد الهزائم المتكررة لهم من قبل إسرائيل في عام 1967 و عام 1973، خطت السياسات العرقية والإسلامية خطوات واسعة لكي تملأ الهوية الفارغة في الوطن العربي.

واليوم فإن عدداً من الهويات المتشابهة والمتنافسة تتسابق على للحصول على الأولوية في الشرق الأوسط. ويبحث "الإسلاميون المعتدلون" لعمل التوازن بين ما هو مطلوب للإصلاح السياسي والاجتماعي مع الرغبة في بناء مجتمع تحكمه المبادئ العامة للشريعة

الإسلامية. وهناك العديد من الإسلاميين الأصوليون الذين قد يشاركون في الانتخابات كأداة للوصول للسلطة حتى تستطيع القيام بحكم إسلامي أكثر شدة وقوة. والإصلاحيون غير الإسلاميون يتلقون دعماً من كل من المفكرين العلمانيين والأقليات الدينية والمجتمعات العرقية والتي أصبحت معزولة وتعامل معاملة الطبقة الثانية. و المفكرون العلمانيون يعدون أعضاء في بعض جماعات أقلية والمدافعون عن حقوق المرأة يتهمون من وقت لآخر بالتعاون مع الخارج وذلك لأن رؤيتهم للديمقراطية تتشابه إلي حد بعيد مع الديمقراطية الليبرالية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. والصفوة الحاكمة في الجيش والقطاع الخاص الذين يستخدمون جهاز الدولة للحصول على قليل من التأييد الشعبي قد خلقوا بأنفسهم "هويتهم القومية" وذلك بغرض تعضيد حكمهم. وهناك بعض الأنظمة قد خلقت الجمهوريات العلمانية التي يحكمها حزب حاكم واحداً والجيش. وهناك الأسر المالكة الأخرى التي اتخذت شرعيتها من النسب العام الذي يتصل بالنبي محمد.

ويعتقد الكثير من المحللين أن الإسلاميون هم الأكثر شعبية لنماذج تحقيق الهوية في الوطن العربي. وطبقاً لما يقول العلماني كونتان ويكتورويش فإن "النشاط الإسلامي قد تجذر في الرمزية واللغة والتاريخ الثقافي للمجتمع المسلم وكنتيجة لذلك فقد عاد بنجاح مع عدد السكان الذين تحرروا بشكل كبير وهم يعانون من الإقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي والإحساس بعجز في النمو في مقابل قوى خارجية وعولمة لا وجه لها" إن التأكيد على أن "الإسلام هو الحل" (الشعار الإسلامي الشهير) للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية قد طرح جانبا من قبل الثقافة الغربية الحديثة. والإسلاميون كلاهما الأصولوليين منهم والمعتدلون قد بحثوا لبناء مؤسساتهم الخاصة بهم في المجتمع لتترواح من المؤسسات السياسية إلى العيادات الطبية وبناء المدارس. ومن خلال شبكاتهم الاجتماعية شديدة الثراء استطاع الإسلاميون أن يكونوا هيكلًا لدولة بديلة تعمل على تقوية دعوتهم في الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وهناك العديد من الأمثلة في أنحاء الشرق الأوسط للمؤسسات الشرعية أو نصف الشرعية التي شاركت مشاركة كاملة أو محدودة في العملية السياسية. وبعض من هذه الجماعات قد نبذ العنف وقاموا بمعارضة حكوماتهم المحترمة بشكل سلمي. هناك بعض الأنظمة التي سمحت بمشاركتهم ويرجع ذلك جزئياً لأن هذه الأحزاب الإسلامية قد تعمل على تقوية الدولة ذات الحزب الواحد أو الأسرة المالكة، مثلاً عند مواجهة تدهور في الحالة الاقتصادية وتوتر شعبياً كبيراً. وهناك بعض الحكومات العربية التي قد تعطي مهلة أكثر للمؤسسات الإسلامية في ممارسة نشاطات المعارضة في محاولة منها لتقليل حدة النظام السياسي على الضغط الشعبي. وبهذا فإن الجماعات الإسلامية غير المسلحة قد وجدت في موقف غامض.

ومن ناحية أخرى، فقد تبالغ الأنظمة في التهديدات التي يقف ورائها الإسلاميون حائلاً دون استقرار الدولة وبهذا تقول بأن هذه الجماعات غير شرعية. ومن الجهة الأخرى، فإنهم قد يسمحون للإسلاميين بممارسة نشاطات معارضة محدودة إذا كان هذا النشاط مفيداً للنظام في شيء. وقد ذكر المنشقون العرب أن بعضاً من الأنظمة العلمانية الحاكمة تمنح مشاركة سياسية محدودة للإسلاميين في محاولة منها لمنع جماعات أو قادة المعارضة العلمانية من تحدي الحزب الحاكم.

اهتمام الحكومة الأمريكية بالجماعات الإسلامية

في إدارات الحكومات السابقة وحيث لم تكن قضية الديمقراطية في المنطقة ينظر إليها على أنها من أولويات الأمن القومي وحيث لم يكن ينظر للتطرف الإسلامي على أنه تهديد قوي، لم يكن المعضلة الإسلامية ينظر إليها على أنها من الأمور الهامة للسياسية الحالية بقدر ما كان ينظر نظرة أكاديمية. ومنذ عام 1979 حيث اندلعت الثورة الإيرانية، قد أيقنت الحكومة الأمريكية تمام اليقين من أنه في حالة صعود الجماعات الإسلامية لتولي السلطة فإنها هذه الجماعات فسوف تعتمد سياستهم الخارجية أسلوب المواجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وسوف تصبح المصالح الأمريكية العليا مهددة بما فيها زيادة الإحتياطي من البترول والتعاون العسكري وأمن إسرائيل والعديد من المصالح الأخرى. كان ذلك لدرجة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اندفعت لخلق إصلاح في المنطقة وكان التركيز الأكبر منصبا على الإصلاح الإقتصادي والتحرر التجاري : وكان الاهتمام بالحاجة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان مطلبا ثانيا.

(3) وكتروويز كوانتان , النشاط الإسلامي , منهج نظرية الحركة الإجتماعية , بلومنج : طبعة المكتبة الهندية نسخة 2004 صفحة 25.

وركزت الأنظمة العربية بشكل كبير على العناصر الشكلية فضلا عن التغييرات الجوهرية للتغييرات الديمقراطية في محاولة منها لصرف الانتباه العالمي وقتها عن حاجتها للحرية السياسية. واستمرت العديد من الأنظمة في نهج هذه الاستراتيجية بالانتخابات المستغلة محافظة على أن يكون النظام البرلماني هشاً والسماح فقط ببعض اشارات المعارضة لتعمل بانفتاح وشرعية.

وكان دخول حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية في معترك العملية السياسية رسمياً الوقود الذي أثار شكوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية. ولأن الولايات المتحدة قد حددت المنظمات الإرهابية والجهادية في الصراع العربي الإسرائيلي فإن حركة حماس وحزب الله ظلوا حاملين السلاح رافضين نبذ العنف والإرهاب كوسائل لتحقيق أهدافهم السياسية. وعلى الرغم من أن كلا الحركتين قد شاركا في أنظمتهم السياسية التي تتمتع بالاحترام فقد كان معلوما أنهم مازالوا أجنحة إرهابية مسلحة تهدد إسرائيل⁽⁴⁾. وهناك بعضا من الخبراء الذين يرجحون أن الجماعات الإسلامية التي نبذت العنف نبذا تكتيكيا في أوطانهم لكنهم يدعمون رفع السلاح في سياقه العربي الإسرائيلي , مثل هؤلاء لا يجب اعتبارهم جماعات غير مسلحة أو نابذة للعنف.

أضف إلى ذلك أن المراقبين قد تابعوا لفترة طويلة كيف أن بعض النظم العربية قد تلاعبت بالمشاؤف الغربية من الاسلاميين السياسيين بمحاولتهم تصوير كافة الجماعات الإسلامية على أنها جماعات أصولية وبهذا يضعون أنفسهم كونهم البديل الوحيد الذي يقبل تأييد الأهداف

الأمريكية. وهناك بعضا من الحكومات العربية مثل مصر وسوريا والجزائر لديها تاريخا من المواجهه العنيفة مع المتطرفين الإسلاميين الذي ضلعوا باغتيال المسؤولين بالحكومة وشنوا ثورات مكلفة ضد قوات الشرطة. وفي بعض الأحوال فقد اشتركت بعض الحكومات العربية في "حربهم على الإرهاب" لسنوات عديدة. وقد أدت هذه التجربة لجعلهم معارضين للتعرف على الجماعات الإسلامية غير الثورية. والعديد من مؤيدي حقوق الإنسان في العالم العربي قد أكدوا على أن الأنظمة قد تلاعبت بالخوف من الأصولية المولدة للإرهاب و الاضطراب في محاولة منها لتبرير الاستمرار في حكم الحزب الواحد والعمل على تخفيف الضغط الخارجي المطالب بتحقيق إصلاحا سياسيا.

اعتبرت وزارة الخارجية أن الجماعات المسلحة في فلسطين ولبنان مثل حماس وحزب الله قد لعبوا دورا قويا في تأكيد فقد الثقة نهائيا في الجماعات الإسلامية كافة في رأي العديد من المسؤولين وصناع القرار الأمريكيين. وعلى الرغم من أن أعضاء من حزب الله وحماس قد تقلدوا مواقع قيادية في الحكومة ويدعون أن مثل هذه النشاطات لا علاقة لها بما يصفونه "بالمقاومة المشروعة" للاحتلال الإسرائيلي لكل من الأراضي الفلسطينية والبنانية، فإن العمليات التفجيرية الانتحارية (الاستشهادية) والهجوم بالصواريخ ضد أهداف مدنية جعل من الصعوبة لذي الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتقد في شأنهم شيئا آخر غير كونهم منظمات إرهابية. وأكثر من ذلك فإن بعض المؤيدين لإسرائيل يتخوفون من أن أي اعتراف غربي بالمنظمات الإسلامية في مكان في الشرق الأوسط سوف يؤدي إلى سقوط الحكومات ويقوي لا محالة من مكانة حماس وحزب الله الذين يسعيان للحصول على الشرعية الدولية لدورهم السياسي الجيد في الضفة الغربية وغزة ولبنان. انظر تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب وثرثرة حول الإرهاب العالمي 2005. ويمكن للاطلاع عليه من الربط التالي
[http://www.state.gov/documents/organization/65472.pdf]

السياسة الأمريكية تجاه التنظيمات الإسلامية خيارات وتوجهات مختلفة

رفض مسئولو إدارة بوش حقيقة أن الأنظمة العربية التسلطية هي الواقي من الإسلام الراديكالي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. وساهمت فكرة أن الشرق الأوسط الديمقراطي سيكون أكثر ضعفا أمام قوى التطرف في الغزو الأمريكي للعراق وفي الأشهر التي تلت مرحلة الاشتباك الفعلي في عملية تحرير العراق، قدم الرئيس "الاستراتيجية التقدمية للحرية في الشرق الأوسط" مؤكدا أن :

"ستين عاما من إعداء الدول الغربية والسماح بغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط لم تفعل شيئا لتجعلنا نعيش آمنين- لأنه على المدى البعيد، لم يكن شراء الاستقرار على حساب الحرية مع استمرار بقاء الشرق الأوسط في موقع لا تزدهر فيه الديمقراطية، سيظل مكانا للركود والكراهية وعنف جاهز للتصدير. ومع انتشار الأسلحة التي باستطاعتها جلب ضرر مأساوي لبلادنا ولأصدقائنا، سيكون من الإهمال الإبقاء على الوضع القائم" (5).

ومع التزام الولايات المتحدة- على الأقل بالكلام- بتغيير الوضع القائم للحكم التسلطي في الشرق الأوسط الكبير، كان البعض يخمن ما النتائج السياسية المفضلة لمراكز صنع القرار الأمريكي إذا حدث إصلاح سياسي حقيقي في الشرق الأوسط. وكان هناك داخل-مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية- نقاشات مستمرة ونشطة بشأن قضية إشراك جماعات إسلامية والتي نبذ البعض منها العنف ودخل في التيار السياسي السائد.

محاربة الإسلامية وتعزيز البدائل الليبرالية

يعتقد البعض أن كل الإسلاميين سواء هؤلاء الذين ينتهجون وسائل سلمية أو عنيفة للوصول للسلطة هم في دائرة الاشتباه. ويقول دكتور مارتين كرامر وهو خبير في الشرق الأوسط في معهد

واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن كل الإسلاميين أصوليون الذين هم بالأساس مناهضين للديموقراطية ومناهضين للغرب. ويقول كرامر في مقاله "الإسلام ضد الديموقراطية" أن: الديموقراطية والتعددية والتسامح، لقد رفضها الإسلاميون كلها. ولكي يجذبوا إليهم الجموع التي تملاً مساجدهم، فهم يعدون بدلا من ذلك بإنشاء نظام من الشريعة الإسلامية وجعل القضية مشتركة في كل مكان مع الإخوان المؤمنين بنفس المنطق ويأمن يجاهدوا ضد عنجهية الغرب ووجود إسرائيل. لقد تمسك الأصوليون بهذه المبادئ خلال فترات طويلة من القمع ولن يتخلوا عنها الآن في لحظة توهجهم الشعبي العظيم (6)

هوامش

(5) الرئيس بوش يناقش الحرية في العراق والشرق الأوسط " ملاحظات الرئيس بوش خلال إحياء الذكرى العشرين للمنحة القومية للديموقراطية، مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، 6 نوفمبر 2003.

(6) مارتين كرامر، "الإسلام ضد الديموقراطية"، تعليق، يناير 1993، ص 35-42.

وردد خبراء آخرون مثل هذه المعتقدات مؤكدين أن فكرة الإسلامية التي تنبذ العنف هي خرافة لأنه حتى الإسلاميين الذين ينبذون العنف يفشلون عادة في شجب الأفعال الإرهابية التي يرتكبها النظراء الأكثر راديكالية. وطبقا لدانيل بايبس، مدير مركز منتدى الشرق الأوسط الموجود في فيلادلفيا، فإن تسهيل المشاركة السياسية الفورية للإسلاميين هي أمر مماثل "لمساعدة العدو". (7)

ويعتقد آخرون أن الإسلاميين سيسببون انتكاسة للدمقرطة الإقليمية بحدهم لحقوق المرأة والأقليات الدينية وأن اعتلائهم لسدة الحكم قد يكون ضارا بالسياسة الأمريكية في المنطقة. ولمواجهة النفوذ الإسلامي، اقترح البعض أن تقوم الولايات المتحدة، إذا كانت تريد تعزيز الديموقراطية، بالعمل بشدة على تعزيز سيادة القانون والفصل بين السلطات والمجتمع المدني والحركات البديلة وخصوصا العلمانية. كما يوجد شعور قوي بين خبراء السياسة الخارجية ومسؤولي الحكومات العربية أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تتورع عن الضغط من أجل التحرر السياسي وأن تسمح لقوى السوق والعولمة ببناء طبقات وسطى بشكل تدريجي لكي تقوم هي بالدفع نحو التغيير بشكل قومي.

إشراك الإسلاميين الذين ينبذون العنف والمعترف بهم

يؤكد بعض الأكاديميين أنه ينبغي على الولايات المتحدة- على الأقل- أن تخفف من شكوكها التقليدية تجاه الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف وبألا تعارض اندماجهم في الأنظمة السياسية. وأكد خبراء في الشرق الأوسط أنه إذا كان الإسلاميون قادرين على إظهار قوة سياسية حقيقية، ستؤدي اعتبارات السياسة الواقعة لاعتدال سلوكهم وبالتالي تحسين علاقاتهم بالحكومات الغربية (8) ويشير البعض إلى علاقات شبه ودية بين الولايات المتحدة وتركيا التي يقود حكومتها حزب إسلامي محافظ أو ينتمي ليمين الوسط، رغم أن الإسلامية في تركيا تواجهها من الناحية الأخرى تقليد العلمانية المستمر منذ فترة طويلة في تركيا والمواد الدستورية التي تؤيد العلمانية. إضافة إلى ذلك، قال بعض الخبراء المحاربين للإرهاب أن الاعتراف بدمج الجماعات الإسلامية في السياسة سيوفر منفذا إيجابيا للنشطاء المسلمين ويخفف الانجذاب نحو المزيد من الجماعات الراديكالية.

توجه برجماتي (نفعي)؟

مع بقاء السياسة الأمريكية لتعزيز الديموقراطية مع الإسلاميين غامضة إلى حد ما، هناك الكثير من الممارسين للسياسة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية والذين يؤمنون أنه حاليا تتخذ

الولايات المتحدة توجهها برجماتيا تجاه الديمقراطية في الشرق الأوسط. ويؤكد بعض المسؤولين أن السياسة الأمريكية مرنة ومطبقة لظروف محددة حسب كل دولة وكل ظرف.

هوامش

(7) هل ينبغي على الولايات المتحدة أن تدعم الإسلاميين " تقرير برنامج، مركز نيكسون، 24 أكتوبر 2005.
(8) حسبما قال الأستاذ في جامعة ميريلاند شيلبي تلهامي: " إن الشك تجاه الأهداف الحقيقية لهذه الجماعات (الإسلامية) ينبغي أن يعادله انفتاح لاحتمالية أن أهدافهم بمجرد وصولهم لسدة الحكم قد تختلف عن أهدافهم وهم جماعات معارضة. فهذا يتطلب اتصالا جزئيا وصبرا ورغبة في السماح لمثل هذه الحكومات الجديدة بالوقت والمكان لاختبار أهدافهم على أرض الواقع" طالع "في الشرق الأوسط، الطريق الثالث خرافة" الواشنطن بوست، 17 فبراير 2006.

لأن الظروف السياسية والتوجه والحالة القانونية للحركات الإسلامية في بلد ما قد تتميز بأشياء مختلفة عن أخرى. وحسبما قال أحد الأكاديميين، يتم التعامل مع الأحزاب الإسلامية المعتدلة بشكل خاطئ على أساس أنها كيانات ضخمة مع أنه على غير ذلك، الجماعات " تختلف فيما بينها في مسألة حجم الشريعة الإسلامية التاريخية. أي مجموعة المبادئ القانونية الإسلامية التي ورثت من الماضي- يمكن وينبغي تعديله" (9). البعض يعتقد أن الحكومة الأمريكية لأنها مقيدة بعلاقتها الاستراتيجية بالنظم التسلطية يمكنها فقط أن تكون القيام باتصال انتقائي ببعض الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف. وفي وجهة النظر هذه، فإن هذا التوجه، رغم أنه سيكون أقل كثير من طموح الخطاب الضخم للإدارة وسيجعل الحكومة الأمريكية عرضة لاتهامات بتعزيز الإصلاح بشكل متقطع، قد يخدم المصالح الأمريكية بتعزيز الإصلاح أيا كان دون الإضرار بالعلاقات مع الشركاء العرب الأساسيين.

تنفيذ السياسة الأمريكية الخاصة بتعزيز الديمقراطية

رغم أن الكثيرين انتقدوا الجهود الأمريكية لتعزيز الديمقراطية داخل وخارج العالم العربي، ولكن كان هناك اعتراف واسع النطاق بأن الرئيس بوش وإدارته جعلتا من الإصلاح الإقليمي قضية بارزة وقدموا المزيد من الموارد لتنفيذها. وتستخدم الولايات المتحدة تشكيلة من الأدوات الدبلوماسية والسياسية لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. وتعتبر الكثير من الخبراء الدبلوماسية الثنائية التي تجري وراء الكواليس أكثر الأساليب فعالية لتعزيز الديمقراطية. (10) والتصريحات العلنية لمسؤولي الإدارة الذين يزورون المنطقة مثل كلمة وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس السياسية عن الديمقراطية في يوليو 2005 عن الديمقراطية في الجامعة الأمريكية بمصر، تعتبر أسلوب آخر لمراكز صنع القرار الأمريكية لجعل الإصلاح قضية بارزة في التعاملات الأمريكية مع الأنظمة العربية. ومع فالمسؤولون الأمريكيون الزائرون الذين يثيرون قضية الديمقراطية غالبا ما يتعرضون لاتهامات من قبل وسائل الإعلام العربية بالتدخل بشكل غير عادل في الشؤون العربية أو بأنهم يمارسون دور المتعالي على الشعوب العربية. وغالبا ما تردد الجماعات الإسلامية مثل هذه الهجمات باستغلال الفرص التي يوفرها حضور وفود أمريكية تتحدث عن الإصلاح لانتقاد السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.

البرامج الأمريكية الخاصة بالديمقراطية

منذ وقوع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، زادت الولايات المتحدة وبشكل ملحوظ تمويلها لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي. ويعتبر قياس فعاليتها صعبا لأن الديمقراطية لا يمكن قياسها أو معرفة كميته مثلما يحدث مع المساعدات الخارجية الأمريكية للمشروعات المادية المحسوسة مثل بناء الطرق وتطوير الموارد المائية وتطوير المدارس. وإضافة لذلك، يقول المؤيدون للسياسة الحالية أن الولايات المتحدة تواصل إنفاق

وقد يحدد الكونجرس كيفية إنفاق التمويلات الأمريكية الخاصة بالديموقراطية على أرض الواقع. فقد تم إعطاء منح خاصة ببرنامج الحكم والديموقراطية التابع لليو إس إيد لمقاولين من الباطن أمريكيين ودوليين وذلك لتنفيذ برامج محددة والسبب الأساسي هو تباطؤ الحكومات العربية للسماح للولايات المتحدة بدعم الجماعات المحلية. ومع ذلك، فقد قرر قانون التخصيصات التدميمية للسنة المالية 2005 (بي إل 108-447) بأن عمليات التمويل الأمريكية لأنشطة الحكم والديموقراطية لم تعد تخضع للموافقة المسبقة من الحكومة المصرية. والآن، يمكن لليو إس إيد ضخ تمويلات للمنظمات الغير حكومية المصرية بالتنسيق مع مجلس إدارة مستقل مكون من خبراء ونشطاء سياسيين مصريين. ويتم منح التمويلات للمنظمات الغير حكومية بشكل تنافسي، باستخدام بيان برنامج سنوي (إيه بي إس) وهو أسلوب يصف وينشر على الملأ أنواع الأنشطة التي تهتم الليو إس إيد بتمويلها ثم تدعو المنظمات الغير حكومية المهتمة لتقديم عروضها. ويتم عقد اجتماعات فصلية (ربع سنوية) لمراجعة الطلبات التي تم تلقيها نتيجة للإعلان ويتم طرح المنح طوال العام بعد تلك المراجعات.

مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (إم إي بي آي)

يعتقد الكثير من المحللين أن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على المنطقة بتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وفي عام 2004، بدأت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية إصدار منح صغيرة بشكل مباشر للمنظمات الغير حكومية في الشرق الأوسط وذلك لدعم النشطاء السياسيين ومنظمات حقوق الإنسان. وتم ضخ منح مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لبعض المنظمات الغير حكومية للمساعدة في تدريب المراقبين على الانتخابات خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المصرية عام 2005. (13) ويتهم المعارضون مبادرة الشراكة الشرق أوسطية باعتبارها برنامج تديره وزارة الخارجية الأمريكية بقلة الثقة فيه في العالم العربي حيث يقوم بتقديم منح لمنظمات أغلبها تحت الإدارة الأمريكية لتنفيذ برامج ذات تأثير محدود على المدى البعيد. (14) واقترح بعض الخبراء أن يتم تحويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية إلى مؤسسة خاصة لكي يتم فصلها بشكل جزئي عن السيطرة المباشرة للحكومة الأمريكية. ورفض المسؤولون الأمريكيون تلك الفكرة مؤكدين أن الولايات المتحدة في حاجة لتلك الأدوات السياسية للتأثير على التغيير في المنطقة.

مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير (بي إن إي إن إيه)

مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير هي مبادرة متعددة الأطراف بين دول مجموعة الثماني وشرقاء إقليميين لتعزيز الديمقراطية والإصلاح في " الشرق الأوسط الكبير ". والمكون الأساسي في مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير هو عقد مؤتمر سنوي بهدف تعزيز الحوار بين المصلحين والحكومات الغربية والعربية. وتم عقد المؤتمر الافتتاحي "منتدى المستقبل" في الرباط بالمغرب في شهر ديسمبر عام 2004. وفي العام التالي، تم عقد المنتدى في المنامة بالبحرين، ومن المقرر مبدئياً عقد اجتماع في الأردن أواخر عام 2006. وفي هذا الوقت، ليس واضحاً ما الموارد الإضافية التي ستكرسها الأسرة الدولية لمبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير أو كيف سيتم وضع المبادرة في شكل مؤسسي بخلاف اجتماعها السنوي. بمساهمتها في إنشاء مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير، يعود الفضل لإدارة بوش في زيادة الوعي داخل الأسرة الدولية بشأن الحاجة لإصلاح سياسي واقتصادي في الدول العربية وتلك ذات الأغلبية من المسلمين. ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين أن مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير واسعة بشكل دائد عن الحد لتعزيز الإصلاح بشكل فعال

هامش

(13) طالع " خطوات ابتدائية: الدافع الأمريكي للديموقراطية يلبي الواقع في مصر " وول ستريت جورنال، 11 إبريل 2005.

(14) "تصريح أمي هوثورن، محلل، الديمقراطية الشرق أوسطية" جلسة استماع عن التغيير السياسي في العالم العربي، لجنة العلاقات الدولية بالمجلس التشريعي، 21 إبريل 2005.

ويشككون في إمكانية بلورتها لشيء أكثر من منتدى للحوار بين الحكومات. حاليا، تساند دول مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط صندوقين. "مؤسسة المستقبل" وهي مصممة لضخ منح للمنظمات الغير حكومية في المنطقة لمساعدة المجتمع المدني على تعزيز سيادة القانون ولحماية الحريات المدنية الأساسية ولتوفير فرصة أكبر للصحة والتعليم. ويستهدف "صندوق المستقبل" مساعدة المشاريع التجارية في المنطقة وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للوصول لرأس المال الذي يحتاجونه لتوفير الوظائف والنمو الاقتصادي. وتأتي الإسهامات الأمريكية في كلا الصندوقين من الحسابات والتخصيصات التي تسيطر عليها مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

الجماعات الإسلامية في دول عربية منتقاة

الجزء التالي يعطي صورة لعدد من الحركات الإسلامية التي تنبذ العنف في المغرب ومصر والأردن. وهذا لا يعتبر تقييما شاملا لكل الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف في الشرق الأوسط. وحقيقة، يمكن للعديد من الجماعات داخل وخارج العالم العربي تقديم المزيد من وجهات النظر. ولم تتناول تلك الدراسة الجماعات التي لم تنزع أسلحة ميليشياتها أو لم تنبذ الإرهاب.

المغرب (15)

منذ فترة بعيدة قبل وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، ركز الخبراء انتباههم على عملية الإصلاح في المغرب بسبب تداعياتها المحتملة على عملية الديمقراطية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعلى مدار العقد الماضي، عكفت المغرب على عملية تحرر محدودة شهدت حزبا إسلاميا معتدلا وغير ثوري وهو حزب العدالة والتنمية والذي فاز بمقاعد في انتخابات برلمانية متعاقبة عام 1997 وعام 2002. (16) ومع وجود تاريخ من الحكم الملكي والذي يستقي فيه الملك باعتباره (أمير المؤمنين) سلطته من اتصال نسب أسرته بالنبي محمد، فقد قبل المغرب بعد الأنشطة السياسية للإسلاميين مادام الإسلاميون لا يقومون بتحدي سلطة الملك. (17) وقبل حزب العدالة والتنمية مثل هذه الصفقة وتميزت علاقته بالقصر دائما- رغم وجود مواجهات في بعض الأحيان- بأنها منفعة متبادلة بشكل عام. وسعت السلطات المغربية لتحاكي وقوع مواجهات مثل مواجهات الإسلاميين الدامية التي أصابت دولة الجزائر المجاورة خلال تسعينيات القرن الماضي، ولكن يبقى القلق بشأن انتشار الجماعات الإرهابية الجهادية مثل القاعدة التي تسعى لتجنيد المغاربة داخل الوطن وخارجه. ولذا، فقد اختار المغرب طريق الدمج بدلا من الإقصاء لجذب الإسلاميين بعيدا عن التوجه الجهادي ونحو المزيد من الوسائل الشرعية للمشاركة السياسية.

هوامش

(15) للمزيد من المعلومات، طالع تقرير سي آر إس RS21579، المغرب، قضايا راهنة" كته كارول ميجدالوفيتش.

(16) حزب العدالة والتنمية يسيطر على 16 مقعدا في البرلمان (ثالث أكبر حزب) ويستطيع وبشكل ملحوظ توسيع حضوره هناك خلال الجولة القادمة من الانتخابات في عام 2007.

(17) ويشير الخبراء كذلك إلى أن الإسلام الذي تتم ممارسته في الجزائر هو أقل تزمًا ومعتدل بشكل تقليدي عن التفسيرات الأكثر تشددا وتزمًا في أماكن مثل المملكة العربية السعودية.

كما يوجد أيضا سبب اقتصادي للسماح بدخول الإسلاميين للنظام السياسي. فالمغرب الذي يفتقر لموارد طبيعية مثل النفط ويعتمد على المعونات والتجارة الخارجية مع الغرب، عنده حافز لمواصلة قوة الدافعية في جبهة الإصلاح وخصوصا بالنظر إلى التركيز مؤخرا من قبل الشركاء

التجاربيين الأساسيين للمغرب في أوروبا والولايات المتحدة على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وحزب العدالة والتنمية ليس هو الجماعة الإسلامية الوحيدة في المغرب، فهناك جماعة العدل والإحسان والمعترف بها قانوني كجماعة خيرية فقط. وترفض جماعة العدل والإحسان النظام الملكي في المغرب. ورغم عدم توفر معلومات يعتمد عليها بشأن شعبية أي من الجماعتين، إلا أنه يوجد على ما يبدو إجماع بين الخبراء المغاربة على أن جماعة العدل والإحسان لها قاعدة قومية أوسع من التأييد العام، رغم أن حزب العدالة والتنمية نشيط جدا في المناطق الحضرية.

حزب العدالة والتنمية

مثل الكثير من الجماعات الإسلامية على وجه البسيطة، من الصعب تصديق أن الأهداف الحقيقية لحزب العدالة والتنمية هي أهداف على المدى البعيد. (18) فالبعض يعتقد أنه، رغم أن الحزب وافق على العمل من خلال النظام الحالي، فهو مازال ملتزما بإنشاء دولة إسلامية في المغرب والشريعة الإسلامية أساس التشريع. ويعتقد البعض الآخر أن مبادئ حزب العدالة والتنمية غامضة بشكل متعمد حيث ترغب قيادتها في إحداث توازن بين استمرار معارضتها للفساد والمحسوبية في الحكومة مع احتمال المشاركة في ائتلافات حكومية في المستقبل، على الأرجح بعد الانتخابات النيابية عام 2007. وحسبما تقول تقارير فإن حزب العدالة والتنمية يطمع في الحقائق الوزارية الخاصة بالتعليم والخدمات الاجتماعية حيث يمكنه تطبيق برنامج سياسي. ونظرا لمشاركته في النظام السياسي في المغرب، فقد أطلق البعض على حزب العدالة والتنمية اسم "إسلاميو البلاط" رغم أن المراقبون يشيرون إلى أن الحملات المكثفة لحزب العدالة والتنمية بين الشعب المغربي المنتمي للطبقة المتوسطة والدنيا جعل الجماعة أكثر شعبية من أحزاب مغربية أقدم وأكثر رسوخا (19) ومع ذلك، مازالت طموحات حزب العدالة والتنمية محدودة حيث أنه وقف بكل دائم مع النظام الملكي حتى مع قضايا يبدو أنها تخالف التفسير المحافظ للشريعة الإسلامية، مثل قبولهم لمراجعة الملك محمد الأولى عام 2004 لقانون الأسرة (المدونة) والذي، مع أشياء أخرى، رفع سن القانوني لزواج النساء من 15 إلى 18 سنة وسمح للنساء بالطلاق بموافقة القاضي. وقال حزب العدالة والتنمية أنه لأن مراجعة قانون الأسرة تمت بطريقة ديموقراطية، ينبغي على أعضائه قبولها لأن الحزب ملتزم بكل من مبادئ الإسلام والديموقراطية. (20) وطبقا لنائب أمين حزب العدالة والتنمية عبدالله بهاء، فإن: "يمكن للإسلام والديموقراطية أن يسيرا معا كمبادئ عالمية... ويؤسس حزبنا أهدافه على أسس إسلامية ثم يكيفها لأغراض سياسية".

هوامش

- (18) موقع حزب العدالة والتنمية على الإنترنت هو [http://www.pjd.ma/sommaire_en.php3].
 (19) أشار مراقبون إلى أن الأحزاب السياسية في المغرب شديدة الضعف وغير فعالة بشكل عام. وطبقا لتلك الظروف، يختلف حزب العدالة والتنمية باعتباره حزب واقعي يسعى بشكل نشط لكسب ناخبين.
 (20) الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استعراض المناطق الرمادية" نشرة مشتركة لمؤسسة كارنجي إنداومننت للسلام العالمي ومؤسسة هربرت كواندت ستيفنتج، رقم 67، مارس 2006.

إننا نشبه التبشيريين الأمريكيين". (21) ويعتقد بعد المعارضين في المغرب أن حزب العدالة والتنمية فشل في تفصيل سياسات أصيلة بخلاف وعوده بمحاربة الفساد والبطالة. وتفاءل آخرون بحملة حزب العدالة والتنمية لإبراز الغياب المزمن الموجود في الأحزاب الأخرى. (22) ويطلب قادة حزب العدالة والتنمية من أعضاء البرلمان التابعين لحزب العدالة والتنمية بحضور كل الجلسات التشريعية وبأن يركزوا أكثر إنتاجية من أعضاء البرلمان التابعين للأحزاب الأخرى.

العدل والإحسان

رغم أن حزبا العدالة والتنمية والعدل والإحسان متشابهان من الناحية الأيدلوجية ولكن الجماعة الثانية لها علاقة أكثر حدة تجاه الحكومة المغربية نظرا لرفضها المطلق للملكية. وبتزعم العدالة والإحسان الشيخ عبد السلام ياسين وهو رجل دين صوفي وموظف سابق بوزارة التربية كان قد ظل تحت الإقامة الجبرية لعقود ومازال تحت المراقبة. وابنته المتحدثة باسم العدل والإحسان نادية ياسين البالغة من العمر 47 عاما تعرضت للاعتقال عام 2005 بعد أن صرحت في لقاء مع أحد الصحف أن المغرب ستتحسن إذا كانت جمهورية وليس مملكة. ويعتقد مراقبون أنه رغم قيام نادية ياسين بإطلاق تصريحها مشابهة في أكثر من مناسبة، ولكنها على الأرجح دفعت الحكومة لأقصى ما. وحسبما قال وزير الاتصالات المغربية: "في دول معينة، يمكنك التحدث عن المبادئ الجمهورية... ولكن هنا لدينا مبادئ ملكية، وهي تتعدى على تلك المبادئ" (23) وقام حزب العدالة والتنمية على الفور بشجب تصريحات ياسين وقال أنها أضرت بالمؤسسات المقدسة بالبلاد. في مناخ سياسي غير مستقر أصبحت فيها شخصيات معارضة مثل عائلة ياسين جريئة وأصبحت الأنظمة أكثر حذرا من الانشقاق السياسي، جذب مثول نادية ياسين أمام القضاء انتباهها عالميا واسعا. وفي شهر مايو عام 2006 تم تأجيل المحاكمة لأجل غير مسمى وصرحت ياسين في مقابلة صحفية: "أريد أن تتم المحاكمة... فهي معركة مهمة بالنسبة لنا... ولكنني أشعر أنهم خائفون... فلقد استشعر (النظام) أن المحاكمة خطأ كبير". (24)

وتشجب جماعة العدل والإحسان الإرهاب ولستخدام العنف لأغراض سياسية. وتسامحت الحكومة مع أنشطتها الخدمية الاجتماعية والنشاط داخل الجامعة، رغم القيام بمراقبتها عن كثب والتعامل معها بشكل عام كمنظمة هدامة. إضافة إلى ذلك، الكثير من المغاربة يشكون في برنامجها السياسي بخلاف معارضتها للتسلطية ويؤمنون بأن العدل والإحسان مستقل من الحريات الاجتماعية بفرض قيود على لباس المرأة وتحريم الكحوليات. ورغم أن مؤيدي نادية ياسين يعتقدون أنها مناصر للمرأة ذات توجه إسلامي، ولكنها رفضت المراجعة التي جرت عام 2004 على قانون الأسرة في المغرب قائلة "لقد تمت الموافقة عليه لإرضاء الأجانب وحركة تحرير المرأة في المغرب وليس لتغيير الوضع الحقيقي للمرأة" (25) كما أنها قادت مظاهرات مناهضة لمحاولة سابقة لمراجعة القانون. قالت مراجعة أخيرة للبرنامج السياسي لحزب العدل والإحسان:

هوامش

- (21) التحدي الإسلامي المتصاعد في المغرب، كريستيان ساينس مونيتور، 23 نوفمبر 2005.
- (22) الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والإصلاح في الشرق الأوسط: ماذا نتعلم من المغرب؟ تقرير عن رحلة للمغرب في برنامج الشرق الأوسط، "مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (سي إس آي إس) مارس 2006.
- (23) خلاف مع الملك يختبر الحريات في المغرب " وول ستريت جورنال، 13 فبراير 2006.
- (24) مناصرة للمرأة ذات توجه إسلامي تتعامل مع طابوهات في المغرب" فينانشيل تايمز، 1 يونيو 2006.
- (25) هل التغيير قريب؟ (المغرب) "الشرق الأوسط، 1 يونيو 2004.

"إن قيادة الجماعة عندها من الإيمان بالقوة الروحية والأخلاقية للحركة ما يجعلها تفترض أنه بمجرد تعرف المغاربة على الجماعة بشكل كافي، سيدعموها بشكل جماعي كما سيدعمون تطبيق الشريعة الإسلامية". (26)

قامت نادية ياسين عامي 2005 و 2006 بعدة زيارات للولايات المتحدة للتحدث داخل الجامعات ولنشر كتابها الجديد "كامل الاستعداد في المستقبل". وفي إحدى المحاضرات في جامعة جورج تاون في شهر أبريل عام 2006، قالت ياسين أنها "تقسم بالقرآن" أنه إذا وصلت جماعة العدل والإحسان لسدة الحكم، سيتم احترام حقوق كل النساء ولن يتم إجبار أي امرأة على ارتداء الحجاب. كما أشارت إلى أن 30% من مجلس الشورى الداخلي بجماعة العدل والإحسان هم من النساء. كما عارضت ياسين وضع نظام الحصص للنساء الحكومة أو البرلمان لإيمانها بأن مثل تلك النظم الموجودة في أجزاء أخرى من العالم العربي مهينة للمرأة (28). ومع ذلك، عند سؤالها عن معارضة الجماعة لإجراء الملك لتغييرات على قوانين الأحوال الشخصية، أحجمت ياسين

عن حرص عن انتقاد الإصلاحات الحالية لدرجة قولها أن جماعتها اقترحت إجراء مثل هذه التغييرات منذ عقدين من الزمن. إضافة لذلك، أقرت ياسين بأن جماعة العدل والإحسان لا تملك برنامجا اقتصاديا محددًا ولذلك ستسعى للاستعانة بأراء كل الشعب المغربي.(29)

السياسة الأمريكية تجاه المغرب

هناك أبعاد متعددة فيما يخص العلاقة بين الولايات المتحدة والمغرب حيث يمثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان واحد من عدة أولويات ملحة بالنسبة لمراكز صنع القرار الأمريكية. فالمغرب تعتبر منذ فترة طويلة حليفا مهما للولايات المتحدة في شمال أفريقيا والعالم العربي وقامت بدعم الجهود الأمريكية لتعزيز السلام في الشرق الأوسط ومواجهة الإرهاب في منطقة الصحراء. ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، اتخذت الولايات المتحدة عددا من الخطوات الملموسة لتوطيد علاقتها بالمغرب منها زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية وعقد اتفاقية تجارة حرة ورعاية مؤتمر دولي في الرباط بخصوص الإصلاحات كجزء من "مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير" الخاصة بالإدارة(30). والمغرب منضمة للتمويل في مبادرة إدارة بوش الجديدة للمساعدات الخارجية "حساب تحديات الألفية". أضف إلى ذلك أن المغرب تم استخدامها كحالة اختبارية لتطبيق برنامج إصلاح جديد آخر خاص بالإدارة هو مبادرة وزارة الخارجية الخاصة بالشراكة في الشرق الأوسط (إم إي بي أي). مع كل هذا، فقد أسفر الخوف من احتمال أن يؤدي تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية في المغرب لتزايد الأصولية، أسفر عن عدد من الأنشطة الجديدة وزاد من التمويل الأمريكي للتعليم والرعاية الصحية وحقوق المرأة وخلق فرص عمل وبرامج إعادة هيكلة والتي رحبت الحكومة المغربية بها كلها.

هوامش

(26) سي إس آ إس، مارس 2006، المرجع السابقة.

(27) أنشأ مؤيدوا نادبة ياسين موقعا مخصصا لكتابتها ولهيئة العدل والإحسان. ويعتقد محللون أن جماعة العدل والإحسان تحصل على معظم تمويلها من المغتربين المغاربة الذين يعيشون في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وموقع ياسين على الشبكة هو

[http://nadiayassine.net/en/index.htm]

(28) المغرب تخصص 30 مقعد في البرلمان للنساء.

(29) نقاط سي آر إس من محاضرة نادبة ياسين في مركز الأمير وليد بن طلال للتفاهم المسيحي الإسلامي بجامعة جورج تاون، 20 أبريل 2006.

(30) للمزيد من المعلومات عن بي إم إي إن إيه، طالع تقرير سي آر إس (آر إس 22053)، مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير: مراجعة، كتبها جيرمي إم شارب.

وإلى حد ما ، فجهود الولايات المتحدة الخاصة بتعزيز الديمقراطية في المغرب تتم إلى حد كبير بشكل متوحد للنظام، لأن مراكز صنع القرار لا يريدون على الأرجح إفساد العلاقات الأمريكية المغربية. ومع ذلك، فقد أصبحت الولايات المتحدة مشاركة بشكل متزايد في السياسات الداخلية المغربية وقامت برعاية العديد من البرامج يوجد فيها حزب العدالة والتنمية كمشارك فعال.(31) والحق يقال، فقد أقر دبلوماسيون أمريكيون وقيادات من حزب العدالة والتنمية بمثل هذه المشاركة على الملأ رغم عدم وجود، حسبما قال مسؤولون أمريكيون، جهود تواصل خاصة للعمل مع حزب العدالة والتنمية أو أي جماعة إسلامية أخرى في المغرب.(32) وتتم معاملة حزب العدالة والتنمية ببساطة باعتباره واحد من عدة منظمات يحضر أعضاؤها ندوات تختص بتعزيز الأحزاب السياسية وتحسين مهارات القيام بحملات تحت رعاية المعهد الديمقراطي القومي (إن دي أي) والمعهد الجمهوري الدولي (آر أي آر). وأشارت استطلاعات رأي أجراها المعهد الجمهوري الدولي في المغرب إلى أن ما يصل إلى 47% من الناخبين المغاربة يميلون لتأييد حزب العدالة والتنمية.(33)

وربما تكون إشارة على تزايد الحراك في حزاب العدالة والتنمية ودليلا على استيعابه للسياسات الديمقراطية، أشار عديد من المتخصصين في الديموقراطية في المغرب إلى أن أعضاء حزب العدالة والتنمية اقتنصوا الفرص بالقيام بالمزيد من عمليات التدريب والدعم الفني من عديد من المنظمات الغير حكومية الدولية لمدى أكبر كثيرا من أحزاب مغربية أكثر رسوخا وقدمًا. كما أشار خبراء بأن حزب العدالة والتنمية رفض في البداية الاشتراك في برامج تدريبية تحت رعاية الحكومة الأمريكية. ومع ذلك فقد هدأت معارضتها بمرور الوقت(34). وحسبما قال توماس كاروثرز، وهو متخصص في الديموقراطية في مؤسسة كارنيجي اندومنت للسلام العالمي، فإن "حزب العدالة والتنمية في المغرب له حق مشروع لأن يلعب دورا في السياسة الانتخابية في المغرب. كما أعتقد أنه من الطبيعي أن تقوم الحكومة الأمريكية بتطوير واستمرار الاتصالات مع تشكيلة واسعة من اللاعبين السياسيين في بلد ما ومن ضمنهم من لا يرضون على بعض العناصر في السياسة الخارجية الأمريكية." (35)

ويقول مسئولون أمريكيون في المغرب أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة تواصل مع حزب العدالة والتنمية بدلا من تجاهله. في شهر مايو عام 2006، قام برنامج الزائر الدولي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية برعاية زيارة قام بها زعيم حزب العدالة والتنمية، سعد الدين عثمانى البالغ من العمر 50 عاما. وفي إشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية نفسه قد يكون راغبا في توسيع الحوار مع الولايات المتحدة، قام الحزب في شهر مارس عام 2006 برعاية مؤتمر في المغرب تحت عنوان "صنع القرار الأمريكي وتأثيره على العلاقات الأمريكية المغربية". وعند سؤاله عن السياسة الأمريكية الخاصة بتعزيز الديموقراطية في الشرق الأوسط، أشار عثمانى " لا نستطيع إنكار دور العوامل الخارجية، ولكن الإصلاحات لا يتم فرضها بكل بساطة من الخارج....."

هوامش

- (31) الحوار الأمريكي مع الإسلاميين في المغرب لا يمتد إلى عناصر من جماعة العدل والإحسان. رغم أن البعض يعتقد أن جماعة العدل والإحسان في الواقع أقوى من حزب العدالة والتنمية فيما يخص الدعم الشعبي ويمنعها رفضها للملكية من الانخراط في السياسة.
- (32) ينبغي على مسئولى السفارة الأمريكية في المغرب الرد باستمرار على وسائل الإعلام المغربية واتهامات أخرى بأن الولايات المتحدة تزعم الاستمرار في المغرب باستمرار علاقاتها بحزب العدالة والتنمية. محادثة محلل بسي آر إس مع مسئولى السفارة الأمريكية في الرباط بالمغرب في 21 إبريل 2006.
- (33) المغرب يشهد صعود حزب إسلامي مقبول، الفاياننشال تايمز، 23 مايو 2006.
- (34) محادثة محلل بسي آر إس مع متخصصين أمريكيين في الديموقراطية في المغرب، 24 إبريل 2006.
- (35) "التعامل مع الإسلام المعتدل"، أسيا تايمز أون لاين، 15 يونيو 2005.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بتحقيق أغراضها على حسابنا، وينبغي عليها أن تسعى لبناء الثقة وأن تحدد المصالح المشتركة من خلال إجراء حوار مشترك". (36)

ويتنقد الانخراط الأمريكي بسبب الانقسامات الداخلية داخل منظمات مثل حزب العدالة والتنمية، حيث تتنافس الفصائل المحافظة والليبرالية على النفوذ. ويوجد لدى حزب العدالة والتنمية، الذي يبدو ظاهره أكثر اعتدالا فيما يخص خطابه السياسي، يوجد به متشددون الكثير منهم معارضون لتحسين العلاقات مع الغرب ومما غرهم بشكل متزايد على الأرجح فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في شهر يناير عام 2006. (37) وينبغي على قيادة حزب العدالة والتنمية أن تقوم بالموازنة بين التوجه الأكثر تقدمية للسياسة وبين احتياجات الأعضاء المحافظين في الحزب الإسلامي. عند سؤاله عن علاقته بالولايات المتحدة والسياسة الأمريكية في العراق، أشار أحد قادة حزب العدالة والتنمية: "إنني لا أحب لقاء الأمريكيين الذين يقومون بمهام رسمية. إنهم يقتلون المسلمين... إنني أعارض إقامة أي علاقات معهم. إذا قالوا أنهم سيرحلون عن العراق، فليس عندي مانع من أن أقابلهم. موقفنا واضح جدا. إننا لا نوافق على سياستهم." (38)

ولذا، فلقد قاطع الحزب من أن لآخر بعض المناسبات التي ترعاها السفارة الأمريكية وخصوصاً خلال أوقات التوتر الإقليمي. وقام حزب العدالة والتنمية بالتظاهر ضد الوجود الأمريكي في العراق وانتقد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لوقف كل أشكال الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية بعد فوز حماس عام 2006. ومع ذلك، فقد كان زعيم حزب العدالة والتنمية سعد الدين عثمانى حذراً فيما يخص تعليقاته بشأن حماس، فقد صرح في مقابلة مؤخراً أن فوز حماس " كان حدثاً عظيماً مثل انتصار كلا من الديمقراطية واستراتيجية مقاومة الاحتلال. وحماس في سدة الحكم ستكون مغايرة لحماس في المعارضة ولا أستبعد احتمال تحوله نحو البحث عن حل سلمي". (39)

وبشكل عام، فمراكز صنع القرار الأمريكية تورعت عن المبالغة في تأكيد الاتصالات الأمريكية مع حزب العدالة والتنمية بسبب استمرار وجود تشكك عام واسع النطاق في المغرب تجاه كل الأحزاب السياسية ومن ضمنها حزب العدالة والتنمية. فقد ترحب الولايات المتحدة

هوامش

- (36) مقابلة مع سعد الدين عثمانى، زعيم حزب العدالة والتنمية في المغرب" النشرة الإصلاح العربي، نشرتها مؤسسة كارنيجي اندومنت للسلام العالمي في شهر ديسمبر 2005 المجلد الثالث العدد العاشر.
- (37) في شهر يناير 2006، نشرت صحيفة حزب العدالة والتنمية العديد من المقالات تمتدح فيها فوز حماس في الانتخابات. سخرت إحدى مقالات الصفحة الأولى من محاولات اضطهاد الحركات الإسلامية بشكل عنيف فقالت: "إنهم فقط الاستئصاليون العرب الذين يصفون أنفسهم بأنهم الليبراليون الجدد، أي الليبراليون التابعون للولايات المتحدة، وحدثوا ثقافة الطغيان التي ترتدي زورا ثوب الديمقراطية والحداثة، هؤلاء الاستئصاليون هم الوحيدون الذين سيعضون على أناملهم من الغيظ وهم من سيعانون من ارتفاع مستويات الأدرينالين والسكر في الدم والأملاح. هم وحدهم من ستمر عليهم أيام سوداء" " المغرب: صحيفة تقول أن الإسلاميين على ثقة بالفوز في الانتخابات التشريعية القادمة" الدار البيضاء الأحداث المغربية في 1 فبراير 2006 ترجمها من العربية إلى الإنجليزية الهيئة الإعلامية للإذاعات الأجنبية أو أوبين سورس سنتر رقم الوثيقة: GMP20060201710043.
- (38) آسيا تايمز أون لاين، المرجع السابق.
- (39) "الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربية في مقابلة بخصوص قضايا سياسية" بأوي جون أفريك لونتيلجون، 2 إبريل 2006 ترجمها من الفرنسية للإنجليزية الهيئة الإعلامية للإذاعات الأجنبية أو أوبين سورس سنتر رقم الوثيقة: GMP20060420380001.

بمزيد من تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجماعات الإسلامية لأن نوايا الاتحاد الأوروبي تحظى بشكوك أقل بين الشعب المغربي بشكل عام. (40) وركز المراقبون عمداً على الانتخابات التشريعية التي سيتم إجراؤها عام 2007 ويخمنون إذا ما كان حزب العدالة والتنمية سيقدر أو سيتم السماح له بترشح الحد الأقصى من المرشحين. ففي الانتخابات الماضية، امتثل حزب العدالة والتنمية لضغط الحكومة وخاض الانتخابات بنسبة 20%-30% من الدوائر الانتخابية التي يجري التنافس عليها. وينتهج حزب العدالة والتنمية، مثل الولايات المتحدة، خطأ تدريجياً فيما يخص الإصلاح السياسي في المغرب. كما أنه لا يريد على الأرجح التخلي عن موقعه في المعارضة والذي يسمح له، طبقاً لبعض المسؤولين، بانتقاد فساد وعدم كفاءة الحكومة بشكل مريح دون تحمل مسؤولية إدارة الشؤون اليومية للبلاد. (41) ويعتقد آخرون أن حزب العدالة والتنمية سيشترك على الأرجح في الائتلاف الحكومي القادم لتنمية تجربة الحكم ولتحسين فرصه الانتخابية في انتخابات عام 2012.

ولقد فزع بعض المعلقين من تعامل الحكومة الأمريكية مع الإسلاميين في المغرب مؤكداً أن الهدف الأسمى لكل الجماعات الإسلامية هو إقامة دولة غير ديمقراطية أساسها الشريعة الإسلامية. ويجادل هؤلاء الخبراء أن توجه حزب العدالة والتنمية الذي لا ينتهج العنف يخفي وراءه جدول أعمال غير ديمقراطي في النهاية وبأن عدم انتهاج العنف ما هو إلا تكتيك وليس هدف نهائي. وحسبما يقول دكتور روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

انتشار الإسلام الراديكالي، وليس عدم القبول الشعبي للولايات المتحدة، هو أخطر تحدي يواجه المصالح الأمريكية في عديد من المجتمعات العربية والإسلامية. ولا يمكن التوصل لحل- كما عبر عنه مرارا الليبراليون المغاربة- من خلال الوصول لاتفاق مع الإسلاميين... المغاربة المناهضون للتوجهات الإسلامية يشكون من أن واشنطن ترسل رسالة خطأ بتوفيرها لتمويل خاص بالتدريب البرلماني يستخدمه المشرعون الإسلاميون ليصبحوا أكثر منتقدين للحكومة بشكل أكثر فعالية.(42)

وما يريده المعارضون هو أن تتركز السياسة الأمريكية على الدفع ببدائل ديموقراطية للإسلاميين. ويصر المسؤولون الأمريكيون على أنهم لا يحابون جماعات مثل حزب العدالة والتنمية وأنهم يعاملون كل الأحزاب المغربية على حد سواء. ورددت بعض وسائل الإعلام المغربية مطالب بأن توقف الولايات المتحدة كل الاتصالات بالإسلاميين خشية أن تؤدي السياسة الأمريكية دون قصد لتقوية منظمات مثل حزب العدالة والتنمية وقد تؤدي على الأرجح لنتيجة تشبه ما وصلت إليه حماس. من جانبها، تقوم الحكومة المغربية غالبا بتحذير المراقبين الأمريكيين من أن الإسلاميين الذين لا ينتهجون العنف في المغرب ينظرون للسياسة الانتخابية باعتباره وسيلة للوصول للحكم وإقامة حكم ثيوقراطي (حكم ديني) في المملكة.

دور الكونجرس

كان الكونجرس مؤيدا لجهود الإدارة لتعزيز العلاقات مع المغرب. فقد وافق الكونجرس على اتفاقية التجارة الحرة

هوامش

(40) لمزيد من المعلومات حول دعم الاتحاد الأوروبي للمغرب، طالع مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الخارجية (برنامج المغرب) على الشبكة على موقع [\http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/med/bilateral/morocco_en.htm#EU%20co-operation%20programme%202002-2

. 006]

(41) محادثة محلل في سي آر إس مع مسؤولي السفارة الأمريكية في الرباط بالمغرب بتاريخ 21 إبريل 2006. (42) "دروس من الخط الأمامي: عامان قضيتهما في المغرب" بوليسي ووتش عدد رقم 889 بتاريخ 2 أغسطس 2004 نشره معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

(إف تي إل) مع المغرب (بي إل 108-302) بتاريخ 17 أغسطس 2004 وتم سريانها في 1 يناير 2006. وخصص الكونجرس كميات متزايدة من المساعدات الخارجية للمغرب للمساعدة في مواجهة الإرهاب والدمقرطة واتفاقية التجارة الحرة. في السنة المالية 2006، تتلقى المغرب 10.890 مليون دولار في صناديق الدعم الاقتصادي (إي إس إف) و 12.375 مليون دولار في التمويل العسكري الأجنبي (إف إم إف) و 8.217 مليون دولار في المساعدات التنموية (دي إيه) و 1.856 مليون دولار من أجل التدريب والتعليم العسكري الدولي (أي إم إي تي). وفيما يخص السنة المالية 2007 طلبت الإدارة 18 مليون دولار لصناديق الدعم الاقتصادي و 12.5 مليون دولار للتمويل العسكري الأجنبي و 5.4 مليون دولار من أجل المساعدات التنموية (دي إيه) و 1.975 من أجل التدريب والتعليم العسكري الدولي.

مصر

الأزمة المحتملة بوقوف الجماعات الإسلامية التي تنبذ العنف مع سياسة الديمقراطية الخاصة بالولايات المتحدة هي ذات أهمية استراتيجية أكبر تجاه العلاقات الأمريكية بمصر أكثر منها في المغرب أو في أي مكان آخر في العالم العربي. فالحكومة المصرية التي يقودها الرئيس حسني مبارك البالغ من العمر 78 عاما هي حليف استراتيجي عربي للمصالح الأمنية القومية الأمريكية

في المنطقة. وحصلت مصر التي عقدت سلاما مع إسرائيل منذ عام 1979 على أكبر كمية من المساعدات الأجنبية الأمريكية للدول العربية حتى دخول الولايات المتحدة في العراق. وتعاون الدولتان عن قرب في القضايا العسكرية والمخابراتية وأظهر الرئيس مبارك نفسه كوسيط يعتمد عليه في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويعتقد بعض المحللين أن أهمية مصر الاستراتيجية زادت منذ وصلت حماس لسدة الحكم عام 2006 لأن مصر وإسرائيل والولايات المتحدة كلهم لهم مصلحة مشتركة في احتواء حماس.

ومع ذلك، فقد ظلت الحكومة المصرية على حذر من الدعوات الأمريكية من أجل الإصلاح السياسي لأن السلطات لا تريد أن تعطي قوة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر التي تعتبر حتى الآن أكثر جماعة معارضة منظمة وفاعلة في مصر اليوم. ورغم التزام جماعة الإخوان المسلمين لعقود بالسعي للسلطة السياسية بشكل سلمي، ولكنها تقف معارضة، على الأقل في خطابها، لعلاقات مصر الوثيقة بالولايات المتحدة والكثير من المراقبين ليسوا على يقين بخصوص هل سيعكس قادة الإخوان المسلمون مسار السياسة الخارجية المصرية في حالة وصولهم لسدة الحكم. إضافة إلى ذلك فإن مصر - بخلاف المغرب - لها تاريخ طويل من المواجهة العنيفة مع الجماعات الإرهابية الأصولية والتي دفعت الحكومة لفقد الثقة في كل الإسلاميين: الجهاديين والذين ينبذون العنف على حد سواء. وأخيرا، فمصر مجتمع خليط. فالأقباط المسيحيون في مصر عددهم بالملايين ولهم حضور قوي في القطاع الخاص. ويخشى الكثير من الأقباط أن حكومة إسلامية ستؤدي لتصعيد التوترات الطائفية والمشتعلة بالفعل في أجزاء متنوعة في مصر.

جماعة الإخوان المسلمين في مصر

تتمتع جماعة الإخوان المسلمين بوضع متذبذب لجماعة محظورة قانونيا تتنوع معاملة الحكومة لها بين الدعم والتسامح والاضطهاد المطلق. إضافة إلى ذلك، رغم التزامها منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بالمعارضة التي تنبذ العنف، إلا أن التاريخ الراديكالي للإخوان المسلمين وأفكارها الأصولية وأعضائها من الشباب الجهادي دفع لاختلافات بين المراقبين الغربيين بشأن قضية السعي للاتصال بالجماعة. وما يعقد الأمور بشكل متزايد هو معارضة الحكومة المصرية الثابتة لأي تعاملات غربية مع الإخوان المسلمين.

هوامش

لمزيد من المعلومات عن مصر، طالع تقرير سي آر إس RL33003، مصر، الخلفية والعلاقات الأمريكية" كتبه جيرمي إم شارب.

ومع عودة ظهور الأنشطة الإرهابية في مصر، ستكون السلطات مقاومة على الأرجح لإعطاء المزيد من الشرعية للإسلاميين السياسيين. ومع ذلك يعتقد بعض خبراء الديمقراطية أنه على المدى البعيد ستتصل الحكومة المصرية والحكومات الغربية بجماعة الإخوان المسلمين لأنها حتى الآن أقوى جماعة معارضة في مصر. وأخيرا، يرى الكثير من المراقبين أن قضية احتواء الإسلاميين في النظام السياسي والمشاركة الأجنبية ستؤدي فقط لإشعال الحمية الوطنية مما يزيد من معارضة الحكومة للإصلاح.

ومنذ نشأتها عام 1928، ظلت جماعة الإخوان المسلمين رائدة الإسلام السياسي السني في العالم العربي فلقد انتشرت أفرع لجماعة الإخوان المسلمين لبلاد عبر المنطقة. وبين عامي 1930-1950 نمت الجماعة من الناحية العسكرية سعيا وراء أهدافها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع نهاية أربعينيات القرن الماضي، كان الإخوان المسلمون يمثلون تحديات خطيرة للنظام المصري. ورغم أنها لم تساعد الضباط الأحرار المصريين في إسقاط الحكم الملكي عام 1952، ولكن ما لبثت جماعة الإخوان المسلمين أن عارضت القادة العسكريين الجدد بمصر وتعرضت لقمع شديد واضطرت للعمل السري بعد القيام بمحاولة اغتيال فاشلة ضد ثاني رئيس

لمصر بعد العهد الملكي رئيس الوزراء (الذي أصبح رئيسا فيما بعد) جمال عبد الناصر عام 1954. مع تعرض الكثير من أعضائها للسجن وتعرض الجماعة لضعف شديد، قامت الجماعة في أوائل السبعينيات من القرن الماضي بنبذ العنف، وتم السماح بشكل تدريجي لأعضائها بالدخول مرة أخرى في السياسة رغم أن المنظمة نفسها ماتزال محظورة قانونيا.

ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، نافست جماعة الإخوان المسلمين بمرشحين لها في الانتخابات التشريعية إما بالانضمام لأحزاب معارضة أخرى أو- مثلما جرى مؤخرا- الترشح كمستقلين. في انتخابات عام 2000 البرلمانية، تم انتخاب 17 مرشح ينظر إليهم كمتعاطفين مع الانتخابات. وفي عام 2005، فاز المرشحون المنتمون للإخوان المسلمين بـ 88 مقعد (وافقت على التنافس على عدد محدود من المقاعد فقط). ورغم اختلاف الآراء بشأن حجم الدعم الشعبي الذي تتمتع به الإخوان المسلمون، ولكن يعرف عنها الكثير من المصريين خدماتها الاجتماعية والخيرية والدعم الذي تتمتع به بين الطبقة المتوسطة العاملة. وتسيطر جماعة الإخوان المسلمون على العديد من النقابات المهنية منها تلك التي تمثل المهندسين والأطباء والمحامين والأكاديميين. ورغم أن جماعة الإخوان المسلمون نبذت استخدام العنف، تختلف الآراء بشأن كفاية هذا المعيار وحده للسماح لها للدخول في السياسة. وطبقا لما قال أحد الأكاديميين " بالنسبة للبعض، الجماعة هي إعادة تأكيد للمثالية الأخلاقية، وبالنسبة لآخرين هي منفذ للإحباط والكراهية فيه تتعاون العوامل السيئة والجيدة للعمل معا... الدين الحق والتعصب الشديد، المثالية الأمينة والطيش المدمر. من الخطأ إنكار السابق والخطير على الأرجح لتجاهل احتمالية الثاني. (44)

وتزعم جماعة الإخوان المسلمين أنه تحبذ الديمقراطية المصرية. وحسبما قال أحد قادتها: " منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، في سياق تحرر وانفتاح وحوار الرئيس أنور السادات، انتهجت الجماعة استراتيجية جديدة تعتمد على الديمقراطية كأسلوب للتغيير وكهدف. فالديموقراطية ليست

هوامش

(44) سميث، وبلفريد كانتويل، الإسلام في التاريخ الحديث، نيويورك منتور، 1957، ص 164.

متعارضة مع الشريعة. فالشورى مثل الديمقراطية تأمر باحترام الحريات الأساسية وحقوق المرأة. إننا لا نختلف مع الغرب بشأن هذا فيما عدا أن الغرب ألقى الديمقراطية وارهه" (45) وفي عام 2004، نشرت جناحة الإخوان المسلمون إعلانا مكونا من 50 صفحة تعلن فيه إيمانها بالانتخابات والإصلاح والمسائلة ونبذ العنف. ومع ذلك فالبعض يشكك في الأسانيد الديمقراطية لجماعة الإخوان المسلمين. فداخلها، جرت العدة أن من يقود الجماعة مرشد عام في السبعين أو الثمانين من عمره والذي كان في الماضي على صلة بقيادة الجماعة الأوائل ومنهم مؤسسها حسن البنا. وما زال معظم العمل داخل جماعة الإخوان المسلمين غير معلوم لمن هم خارج الجماعة مما يثير شكوكا.

وبسبب قرب واشتراك مصر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الدائر، فإن خطاب الإخوان المسلمين الخاص تحديدا بالعداء لإسرائيل واضح ومعادي للسامية (رغم أن بعض وسائل الإعلام التي تملكها الحكومة تقوم أيضا بالتحريض على العداء لإسرائيل) في شهر ديسمبر عام 2005 قال مرشد الإخوان محمد مهدي عاكف أن المحرقة النازية هي أسطورة مكررا تعليقات أطلقها من قبل رئيس إيران محمود نجاد. (46) مركز الأبحاث الإعلامية في الشرق الأوسط (إم آر أي) الذي تموله إسرائيل يقوم بانتظام بترجمة بيانات الإخوان المسلمين عن إسرائيل واليهودية. في أحد المجموعات من شهر إبريل 2005، ترجم مركز الأبحاث الإعلامية في الشرق الأوسط مقتطفات من من موقع إنترنت للإخوان مخصص للأطفال والذي كانت فيه فقرات تتهم اليهود بقتل أنبياء مسلمين. (47)

والإخوان المسلمون هي أحد أكبر المنظمات التي ترفض تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل. ورغم أن الجماعة نفسها لا ترتكب أعمال إرهابية، ولكن قاداتها يدعون لاستمرار مقاومة احتلال إسرائيل لأراضي فلسطينية (والاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان). وبعد انتصار حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 قامت جماعة الإخوان المسلمون بإطلاق حملة تبرعات نيابة عن السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس. ورغم انتقادات جماعة الإخوان المسلمون للتفجيرات الإرهابية التي استهدفت المنتجعات السياحية في شبه جزيرة سيناء المصرية، ولكن مثل هذه الانتقادات من من قادة الإخوان المسلمين لا تمتد للهجمات الإرهابية التي يقوم بها الفلسطينيون بحق المدنيين الإسرائيليين. وكما يقول عاكف زعيم الإخوان المسلمون: "إسرائيل محتل ومن حق شعب البلاد أن يقاوم الاحتلال بكل الوسائل" (48) والسؤال المفتوح هو إذا ما كان مثل هذا الخطاب سيدفع الإخوان المسلمون إذا وصلوا للحكم لإلغاء سلام مصر الطويل والمستمر منذ ثلاثة عقود مع إسرائيل. ويعتقد بعض المراقبين أنه في حالة حدوث سيناريو يصل فيه الإخوان المسلمون للحكم سيدخل الجيش المصري للإبقاء على الوضع الراهن. ويؤكد البعض الآخر أنه طبقاً لنفس السيناريو، الواقع الاقتصادي سيفرض على جماعة الإخوان المسلمين، رغم خطابها شديد اللهجة تجاه إسرائيل، أن تكون براجماتية (نفعية) وأن تبقى على السلام البارد بين مصر وإسرائيل.

هوامش

(45) الحركة الإسلامية في شمال أفريقيا الجزء الثاني: فرصة مصر المجموعة الدولية للأزمات، تقرير شمال أفريقيا والرق الأوسط، القاهرة بروكسل، 20 إبريل 2004.

(46) قائد الإخوان المسلمون يقول أن المحرقة خرافة ويهاجم الولايات المتحدة " أسوشيتد برس، 22 ديسمبر 2005.

(47) متوفر على موقع إم إي إم آر أي على الشبكة at

[http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=countries&Area=egypt&ID=SP114106].

(48) قائد الإخوان المسلمين ينتقد هجمات سيناء ويؤيد التفجيرات الفلسطينية " ذا ديلي سنار مصر، 2 مايو 2006.

حزب الوسط

رغم أنه ليس حزبا معترفا به رسميا، ولكن منظمة الوسط لاقت اهتماما بين المراقبين الغربيين نظرا لتمسكها بالتعددية والتسامح الديني وقبول المبادئ السياسية العلمانية. (49) يتكون حزب الوسط الذي جرى تأسيسه عام 1996 بواسطة أعضاء سابقين بجماعة الإخوان المسلمين من كادر من الناشطين السياسيين الشباب ويشجع على اشتراك النساء والمسيحيين الأقباط. " لقد أكدنا في مناسبات عديدة ننا ضد إنشاء أحزاب ديني على أساس ديني وتنتهج أسلوب التفكير الثيوقراطي لرجال الدين، وهذا أمر نرفضه" (50) ومع ذلك، فقد تم رفض طلب الحصول على اعتراف قانوني كحزب سياسي في ثلاثة مناسبات من قبل لجنة الأحزاب السياسية على أساس أنه سعى بشكل منافي للقانون لإنشاء حزب على أساس إسلامي (الدستور المصري يحظر إنشاء أحزاب سياسية على أساس الدين). وبشكل عام، يبدو التنظيم ضعيف نسبيا بالنظر للدعم الشعبي.

السياسة الأمريكية في مصر

رغم أن الولايات المتحدة أيدت لفترة طويلة تعزيز حقوق الإنسان والحريات السياسية في مصر، ولكن يتفق أغلب الخبراء على أنه، قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كان الإصلاح الاقتصادي يسبق الإصلاح السياسي بالنسبة لعلاقة الغرب بمصر إضافة للدول الشرق أوسطية الأخرى. ومع ذلك، مع النظر للدفعة الحديثة للديموقراطية في الشرق الأوسط باعتبارها قوة مضادة للجهادية الإسلامية وحالة الركود الاجتماعي والفكري، فقد تم إحياء السياسة الأمريكية

تجاه مصر حيث تسعى مراكز صنع القرار لموازنة الأمن والمصالح الاقتصادية الأمريكية مع السياسات الأمريكية لتعزيز الديمقراطية.
 واستخدم المسؤولون الأمريكيون تنويعا من الأدوات الدبلوماسية للدفع بالإصلاح في مصر. فقد قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بزيارات لمصر وتحدثت عن الحاجة للإصلاح في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وعقدت لقاءات مع نشطاء في برامج الديمقراطية في مصر. وفي عام 2005، بدأت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية توزيع معونات صغيرة بشكل مباشر للمنظمات الغير حكومية في مصر لدعم الناشطين السياسيين العلمانيين وجماعات حقوق الإنسان وتحديدا خلال مواسم الانتخابات الرئاسية والنيابية. (51)
 وكانت الولايات المتحدة لا ترغب في الضغط ظاهريا على مصر، رغم أنه عندما قامت السلطات المصرية باعتقال ومحاكمة وسجن أيمن نور وهو شخصية معارضة وحل في المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية، قامت الولايات المتحدة بالاحتجاج وتقول تقارير بأنه علقت إعلان نيتها للتفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة منشودة منذ فترة طويلة بين مصر والولايات المتحدة. ورغم أن البعض اتهم نور بأنه انتهازي وشخصية سياسية صغيرة، ولكنه مثل بديلا علمانيا للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وهي مكانة قليلة اعتبرتها السلطات غير مقبولة.

هوامش

(49) أوجستس ريشارد نورتون "السياسة المثبطة، حالة حزب الوسط المصري" في روبرت دبليو هيفنر (إي دي) إعادة صنع السياسة الإسلامية، التعددية والتنافس والدمقرطة" (برينستون 2005).

(50) "مصر: الإخوان المسلمون تنتقد تصريحات جمال مبارك بشدة" المصريون بتاريخ 26 يناير 2006 ترجمتها من العربية إلى الإنجليزية الهيئة الإعلامية للإذاعات الأجنبية أو أوبين سورس سنتر رقم الوثيقة:

GMP20060126710025

(51) من وثيقة من برامج إم إي بي أي في مصر طالع الموقع على الشبكة

[http://mepi.state.gov/c10154.htm]

ورغم ذلك فقد شكك بعض المحللين في عمق التزام الولايات المتحدة في الديمقراطية في مصر خصوصا بعد انتصار حماس مؤخرا في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية أوائل هذا العام. مع حصول حماس على معظم السلطة الفلسطينية، تتفق مصر والولايات المتحدة وإسرائيل في هدف احتواء حماس وانتشار تأثيرها الإسلامي العنيف لدول مجاورة. وفي هذا المناخ المتغير، حيث يتم تقييم حتى التعاون الأمني المصري على الحدود بين مصر وغزة، توقع بعض المراقبين أن تقوم مراكز صنع القرار الأمريكية بتخفيف نبرة الخطاب الخاص بالإصلاح في مصر. مثلا عندما صوت البرلمان المصري لصالح مد قانون الطوارئ المستمر منذ 25 عاما لمدة عامين في شهر أبريل عام 2006، وهو تحرك عارضته الولايات المتحدة منذ وقت طويل، كانت الإدارة حريصة على أن لا تنتقد التحرك بشكل صريح خصوصا وأنه أتى بعد أيام فقط من وقوع عدة هجمات مميتة على مواقع سياحية في شبه جزيرة سيناء. (52)

وفي الوقت الراهن، يبدو أن الأزمة الإسلامية في مصر تربك مراكز صنع القرار والمراقبين في الخارج على حد سواء. هل ينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم بالدفع بشدة باتجاه الإصلاحات وتخاطر بمواجهة ردة فعل وطنية أو تقوية جماعات راديكالية؟ أم هل ينبغي على الولايات المتحدة أن تسلك بصبر طريق برامج لبناء المؤسسات والتحديث طويلة الأجل والتي تعتبر مقبولة لدى النظام مما يؤدي بالتالي للقضاء على آمال الليبراليين في مصر؟ هل هناك سبل أخرى لئتم سلكها؟

فالولايات المتحدة تحترم رغبة الحكومة المصرية بعدم السماح بجماعات إسلامية محظورة قانونيا مثل جماعة الإخوان المسلمون بالاشتراك رسميا في أنشطة إصلاح تحت الرعاية الأمريكية في مصر أو أن تجري اتصالات مكثفة بدبلوماسيين أمريكيين في القاهرة. وطبقا لتقارير، فينبغي على المنظمات الغير حكومية الأمريكية الخاصة بالديموقراطية أن تتأكد من عدم

حضور أي مشارك تابع للإخوان المسلمون للندوات أو البرامج التدريبية التي تتم تحت رعاية الولايات المتحدة. أضاف إلى ذلك أن القانون يحظر حتى على الأحزاب والتنظيمات القانونية قبول دعم مالي من أي كيانات أجنبية. ومع ذلك لم ترفض مطلقاً القيام بأي اتصال بأعضاء جماعة الإخوان المسلمون. وطبقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة لن تتعامل بشكل مباشر مع الإخوان المسلمون لأنها محظورة طبقاً للقانون المصري، ولكن لن يتم منع أعضاء الإخوان المسلمين من حضور الاجتماعات بين المسؤولين الأمريكيين وأعضاء البرلمان، وطبقاً لـ جي سكوت كاربنتر مساعد وزيرة الخارجية لشئون الشرق الأوسط، "هناك اعتراف بوجود مجموعة من الناس المنتخبة في البرلمان وهم موجودون. هذا أمر يتعامل معه الشعب المصري وليس أمر لا يجدر بنا أن نقم أنفسنا فيه" (53)

هوامش

(52) لقد علقت وزارة الخارجية بالفعل على الإجراء فقالت: "إنه لأمر محبط، فنحن نعلم أن مصر تواجه مشاكلها الخاصة فيما يخص الإرهاب، ولكن الرئيس مبارك كان قد تحدث خلال الحملة الرئاسية أنه سيعمل لاستصدار قانون طوارئ جديد ولكنه قانون سيستهدف تحديداً مكافحة الإرهاب وسيأخذ هذا في الحسبان حرية التعبير وحقوق الإنسان. إننا نتمنى بالتأكيد أن نرى الرئيس مبارك وحكومته يوفيان بتنفيذ ذلك التعهد" التقرير الصحفي اليومي الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية، المتحدث شين ماكورام، واشنطن دي سي، 20 مايو 2006. (53) ماتزال الولايات المتحدة ملتزمة بالإصلاح في العالم العربي رغم مكاسب الإسلاميين مثل الإخوان المسلمون في مصر "ديلي ستار مصر، 23 مارس 2006.

بالنظر لتلك العراقيل، ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يكونوا حذرين عند طرح مسألة الإسلاميين في مصر. وما زالت هناك -كما يقول مراقبون- احتمالية إقامة حوار غير رسمي بين الولايات المتحدة وبعض الإسلاميين المصريين. فتتظيم الوسط الذي وضعه القانوني في خطر حيث أنه حزب سياسي طموح فشل في محاولات التسجيل (وليس تنظيم غير قانوني مثل جماعة الإخوان المسلمون) قد يكون الأكثر قبولاً للمشاركة مستقبلاً في برامج تدريبية تخص الديمقراطية تحت رعاية الحكومة الأمريكية. ومع ذلك، فمركز صنع القرار الأمريكية ينبغي أن تكون على حذر عند الزهور لتحابي أي من الجماعات في السياسة المصرية. في شهر يونيو 2006 اتهمت الحكومة المصرية الرئيس الإقليمي للبرنامج المصري بالمعهد الجمهوري الدولي بالتدخل في الشؤون الداخلية المصرية وطالبت بأن تقوم المنظمة بوقف أنشطتها هناك. ويضغط المسؤولون الأمريكيون باستمرار على الإسلاميين بشأن وجهات نظرهم فيما يخص قضايا ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة. مع وجود 88 عضو برلمان مستقل متعاطفين مع الإخوان المسلمون، فيعمل السياسيون التابعون للإخوان المسلمين بشكل مكشوف ويمكن الوصول إليهم. وحسبما قال جي سكوت كاربنتر، مساعد وزيرة الخارجية لشئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية: "في قضايا محددة مثل حماية الأقليات وحماية حقوق المرأة، هذا أمر نسأل عنه الأحزاب الإسلامية مراراً: ما هو موقفكم؟ هل تقومون بحماية حقوق المرأة؟ ماذا عن الجالية القبطية (المسيحية) في مصر؟ إنه لأمر مهم أن نصل للوضوح حتى ولو كانت تلك الجماعات تسعى جاهدة للتوصل لنتيجة داخل المناطق الرمادية." (54)

ويتساءل بعض المراقبين هل الإسلاميون في مصر سيرحبون بالحوار الأمريكي في المقام الأول بسبب شكوكهم العميقة تجاه النوايا الغربية والتدخل الأجنبي. ويشير مراقبون أن الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمون معارضون للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وقد يسعون لتجنب ظهور أي تعاون من الناحية السياسية. على الرغم من وجود ويشكل دائم أعضاء فرادى قد لا يكونون يمثل هذه المقاومة من أعضاء الجماعة للمشاركة في البرامج الأمريكية. وفي الغالب، عدد قليل فقط من جماعة الإخوان المسلمون هو الذي يتفاعل مع المراقبين الغربيين. وبشكل عام، مع تحييد الكثير من الخبراء أن تقوم السياسة الأمريكية بتعزيز وليس بدء مطالب محلية لتسريع التعددية السياسية في مصر، وهناك عدم اتفاق بخصوص من من الإصلاحيين

ينبغي على الولايات المتحدة أن تدعمه. وبحصر الأفق السياسي بين إما الحزب الوطني الديمقراطي أو الإخوان المسلمين، فقد أجبرت السلطات المصرية الغرب على دعم النظام أو الإخوان المسلمون مع وجود القليل بينهما. ورغم ان الكثير من البرامج الأمريكية مصممة لتبني ما يسميه البعض "الطريق الثالث" بمعنى حركات ليبرالية علمانية أو غير إسلامية، فقد نجح النظام في عرقلة مثل هذه المحاولات.

ويعتقد بعض المحللين أن الدعم الأمريكي للإصلاح في مصر لا ينبغي بالضرورة أن يكون مشابهاً لمباراة تعادل. فالبعض يشير إلى الولايات المتحدة ينبغي عليها تجنب إظهار تأييد علناً لأي حركة معارضة وينبغي عليها بدلاً من ذلك أن تعزز الانفتاحية وتوفر الموارد التي يتمكن المصريون من حل هذه المشاكل بأنفسهم.

هوامش

(54) الولايات المتحدة تقيس التزام التنظيمات الإسلامية بالعملية الديمقراطية "صوت أمريكا، 31 مارس 2006.

وحسبما قال مايكل دن بمؤسسة كارنيجي إنداومنت للسلام العالمي "الدور الأساسي للحكومات الأجنبية هو عدم التفاوض مع معارضين ولكن التعامل مع الحكومة المصرية. لذا ما يمكن وينبغي على الولايات المتحدة وأوروبا فعله هو الضغط على الحكومة المصرية للإبقاء على فتح الفضاء السياسي المطلوب من أجل إجراء حوار مثمر بين الإسلاميين والعلمانيين. ومثل هذا الحوار بين المصريين وأنفسهم يمكن أن ينتج عنه ظهور حلول لمشكلة دمج الإسلاميين في المجال السياسي" (55). وقال بعض المراقبين أن الحكومة المصرية بكبحها للفضاء السياسي زادت من نفاد صبر الغرب بشأن وتيرة التغيير في مصر.

دور الكونجرس

رغم وجود عمليات خارجية سنوية وتشريعات تخصيصات خاصة بوزارة الخارجية، إلا أن الكونجرس يوفر تمويلاً للإصلاح في مصر من خلال البرامج التالية: وكالة التنمية الدولية الأمريكية (يو إس إيد) مكتب مصر، مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (إم إي بي أي)، برنامج خاص بوزارة الخارجية تم إنشاؤه لتشجيع الإصلاح في العالم العربي من خلال تعزيز المجتمع المدني وتشجيع المشروعات الصغيرة وتوسيع المشاركة السياسية وتنمية حقوق المرأة؛ صندوق الديمقراطية وحقوق الإنسان الخاص بوزارة الخارجية (إنش آر دي إف) وهو حساب يمول تعزيز حقوق الإنسان في الدول التي أغلب سكانها من المسلمين؛ وبرنامج الديمقراطية الخاص بالمسلمين والتابع المنحة القومية للديمقراطية (إن إي دي).

كما يسعى الكونجرس للتأكد من أن المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر يتم استخدامها بشكل مناسب لتعزيز الإصلاح. وفي لغة تقرير مؤتمر مصاحب لـ P.L. 108-447، وهو قانون التخصيصات المدعومة للسنة المالية 2005، حدد الحاضرون في المؤتمر أن: "أنشطة الحكم والديمقراطية لن تكون خاضعة للموافقة المسبقة من الحكومة المصرية. ويستهدف المديرون من هذه اللغة ضم المنظمات غير الحكومية الشرائح الأخرى من المجتمع والتي ليست مسجلة في أو معترف بها من قبل الحكومة المصرية. ومع ذلك، يتفهم المديرون أنه ينبغي باستمرار إعلام الحكومة المصرية بالتمويل الذي تم تقديمه لهذه الأنشطة" (56).

و(P.L. 109-102 (H.R. 3057)، قانون التخصيصات الخاص بالعمليات الخارجية للسنة المالية 2006، يقدم 100 مليون دولار كمساعدات اقتصادية (من إجمالي 495 مليون دولار) لبرامج اليو إس إيد الخاصة بحقوق الإنسان والحكم والديمقراطية. إضافة إلى ذلك، لغة التقرير المصاحبة للقانون تقر أن "يتم تقديم ما لا يقل عن 50% من صناديق التمويل المخصصة لحقوق الإنسان والحكم والديمقراطية من خلال المنظمات الغير حكومية بهدف تعزيز منظمات المجتمع المدني ولتحسين مشاركتها في العملية السياسية ومقدرتها على تحسين ومراقبة حقوق الإنسان" (57).

وفي شهر مارس عام 2006، تغلب المجلس التشريعي بفارق ضئيل على تعديل رقم (198)-225 على قانون إنتش آر 5522، وهو قانون التخصيصات الخاص بالعمليات الخارجية، والذي كان سيعيد تخصيص 100 مليون دولار كمساعدات اقتصادية لمصر واستخدمها لمحاربة الإرهاب على مستوى العالم

(55) "تقييم الإصلاح في مصر" مايكل دن، أوراق كارنجي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 66، يناير 2006.
 (56) تقرير المؤتمر (تقرير إنتش. 108-798) المرافق ل إنتش آر. 4818، 20 نوفمبر 2004.
 (57) تقرير المؤتمر (تقرير إنتش 109-205) عن إنتش آر 3057، العمليات الخارجية، التمويل التصديري وقانون تخصيصات البرامج ذات الصلة، 2006، 2 نوفمبر 2005.

ولمساعدة منطقة دارفور بالسودان. وتضايق الكثير من المؤيدين من قيام الحكومة المصرية بدرع أمني في ربيع 2006 على النشطين المؤيدين للديموقراطية في القاهرة.

الأردن

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية، وهي حليف قيم ولكن ضعيف للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، الدولة العربية الأكثر تأثراً بالمكاسب الانتخابية لحماس في قطاع غزة والضفة الغربية التي كانت الأردن تسيطر عليها من قبل. بسبب وجود ما يصل أكثر من النصف على الأرجح من سكانها من ذوي الأصل الفلسطيني، يوجد الآلاف من المتعاطفين مع حماس في الأردن والذين حاولت حكومتهم باجتهاد بناء هوية أردنية موحدة لتخفيف الانجذاب للقومية الفلسطينية والنزعة الإسلامية. ويمكن جذب الإسلاميين الأردنيين، الذي يزعم الكثير منهم أنهم من ذوي أصول فلسطينية، لإقامة علاقات وثيقة بحماس في الضفة الغربية. ومع توقع إجراء انتخابات المحلية هذا العام والانتخابات البرلمانية مقررة مبدئياً العام القادم في الأردن، يراقب الكثير من المراقبين السياسة الأردنية باهتمام لتقييم آمال الإسلاميين الذين يبنون العنف.

الإخوان المسلمون بالأردن (جبهة العمل الإسلامي)

تم ضم الإخوان المسلمون بالأردن للمسار السياسي بسبب قبولها للنظام الملكي الأردني رغم أن العلاقات بين الإخوان المسلمون والقصر كانت متذبذبة على مدار السنوات. ويعود وجود الإخوان المسلمون في الأردن للثلاثينيات من القرن الماضي وحيث كانت معروفة ضمناً كمنظمة خيرية وبعد ذلك كمنظمة شبه سياسية والتي قامت بتقديم مرشحين لها في الانتخابات البرلمانية رغم أنه تحت اسم مختلف (جبهة العمل الإسلامي) وكانت العلاقة بين الإخوان والقصر ذات منفعة لكلا الطرفين على مدار سنوات. فقد وجد الملوك الأردنيون المتعاقبون أن الإخوان المسلمون أكثر نفعاً من الناحية السياسية كحلفاء أكثر منهم كأعداء (على عكس الإخوان المسلمون في مصر) لأنها وفرت دعماً إسلامياً لمواجهة التدخل القومي العربي خلاى الخمسينيات والستينيات والقومية الفلسطينية العلمانية خلال السبعينيات. وكان الإسلاميون الأردنيون مؤثرين بشكل فعال في السيطرة على النظام التعليمي في الأردن. فبعد أن وقف الإخوان المسلمون إلى جانب الملك حسين في أزمة أيلول الأسود عام 1970، والتي فيها اشتبكت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل علني ومفتوح مع القوات المسلحة الأردنية، أعطى الملك حسين للإخوان المسلمون السيطرة على وزارة التربية والتعليم. ومن خلال شبكاتها الخيرية الواسعة، استطاعت جماعة الإخوان أيضاً إنشاء عدد من المدارس الإسلامية السننية (مذاهب) إضافة لمؤسسات التعليم العالي. وزادت خدمات الإخوان المسلمين التعليمية والاجتماعية والصحية بشكل كبير على مدار السنين لدرجة أن بعض الخبراء يعتقدون أن ميزانية الإخوان المسلمون المخصصة للخدمات تنافس ميزانية الحكومة الأردنية.

وفي عام 1992، تم الاعتراف قانونياً بالجناح السياسي للإخوان المسلمون وهو جبهة العمل الإسلامي في الأردن طبقاً لقانون جديد خاص بالأحزاب السياسية. وقبل ذلك بثلاثة سنوات، فاز

الإسلاميون الأردنيون الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين بحوالي 40% من مقاعد البرلمان. كان رد الحكومة تغيير القانون

(58) لمزيد من المعلومات عن الأردن، طالع تقرير عدد سي آر إس، الأردن: العلاقات الأمريكية والقضائية الثنائية، كتبه ألفرد برادوس.

بتغيير النظام من نظام التصويت التعددي الذي يمكن المصوتين من الإدلاء بأصواتهم بحسب وجود مقاعد في دوائرهم، إلى نظام صوت واحد لشخص واحد والذي جعل أغلب المصوتين يختارون مرشحين من عائلاتهم أو عشائريهم عن الأحزاب ذات الأيديولوجية مثل جبهة العمل الإسلامي. (59) أكثر الأردنيون الذين لم يصوتوا لجبهة العمل الإسلامي ينتمون لمناطق حضرية يسيطر عليها الأردنيون من الطبقة المتوسطة والذين ينحدرون من أصل فلسطيني. ومع ذلك، لم تكن العلاقات بين الحكومة وجبهة العمل الإسلامي صافية دائما حيث قاطعت جبهة العمل الإسلامي انتخابات عام 1997. وفي آخر انتخابات برلمانية تم إجراؤها في 17 يونيو 2003، كان 62 مقعد من مجلس النواب المكون من 110 عضو من نصيب المنتمين للعشائر والمستقلين والمحافظين الحلفاء للملك عبدالله. وع ذلك، فقد فازت جبهة العمل الإسلامي بـ 22% من الأصوات فحازت على 18 مقعد في مجلس النواب إضافة إلى 6 من المتعاطفين. وعند سؤاله عن آمال جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات مستقبلا، علق أحد الأعضاء طبقا لتقارير، قائلا: لست متفائلا بأننا سنحصل على أغلبية الآن، لأن القوانين لم تتغير حتى الآن... ولكننا لا نحاول أن نحصل على كل شيء. ما نريده فقط هو المشاركة في عملية عادلة. (60)

في عام 2006، كان هناك تخمينات كبيرة بخصوص علاقات جبهة العمل الإسلامي بحماس، ففي مقابلة حديثة على العربية، كان زكي سعد بني أرشيد، الأمين العام الجديد لجبهة العمل الإسلامي، حذرا لتأكيد أن جبهة العمل الإسلامي وحماس اتفقتا على تجنب أي علاقات داخل المنظمين فأكد أن كل حركة لها نظامها التنظيمي والإداري والمالي. (61) وفي 16 فبراير 2006، هنأ رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت حماسة بمناسبة الفوز بانتخابات السلطة الفلسطينية التشريعية في شهر يناير 2006 وقال أن الأردن سترحب بزيارة وفد من حماس. ومع ذلك، في 20 إبريل 2006، أفادت الصحف بأن الأردن ألغى زيارة مخطط لها من قبل وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار وهو أيضا مسئول رفيع المستوى بحماس، على أساس أن حماس خبأت أسلحة و متفجرات في مخزن أسلحة في الأردن. وأنكرت حماس التهمة وزعمت أن الأردن استخدمت هذا الادعاء لتبرير إلغاء الزيارة. كانت حماس قد طردت من الأردن عام 1999 بعد وقت قليل من اعتلاء الملك عبدالله للعرش.

وشككت جبهة العمل الإسلامي في اتهامات الحكومة الأردنية ضد حماس معتقدة أن مسئولو الأمن لفقوا القصة لهز الثقة في الإسلاميين. ويعتقد بعض الخبراء أن القيادة الجديدة لجبهة العمل الإسلامي متصلة بحماس بشكل أوثق من الماضي. ووفقا لتقييم حديث، رغم أن الأردنيين من الضفة الغربية مازالوا يسيطرون على أغلبية المقاعد في جبهة العمل الإسلامي، ولكن انتخاب بني أرشيد يعتبر توجها نحو حضور فلسطين متزايد في قيادة الجماعة واحتمال "حمسة" الجماعة (جعلها مؤيدة لحماس). (62)

هوامش

(59) كلارك جانين إيه، الإسلام والعمل الخيري والفعالية. بلومنجتون. مطبعة الجامعة الهندية، 2004، ص 88.

(60) مازالت تغييرات محتملة لقانون الانتخابات جاري النقاش فيها داخل الحكومة الأردنية. "الإسلاميين الأردنيون يثيرون توترات باستعراض المهارات الانتخابية" نيو نيورك تايمز، 12 مايو 2006.

- (61) تعليقات زعيم جبهة العمل الإسلامي الأردنية بخصوص العلاقات بحماس " تلفزيون العربية بدبي، ترجمة خدمة المعلومات المرئية الأجنبية، 6 إبريل 2006، وثيقة رقم ID#GMP20060421537006.
- (62) أسلحة حماس في الأردن: عواقب الإسلاميين في الضفة الغربية (... يتبع)

ومثل الجماعات الإسلامية الأخرى، يجمع توجه جبهة العمل الإسلامي نحو الولايات المتحدة بين البراجماتية (النفعية) والمعارضة العامة للسياسة الأمريكية في المنطقة. ومع نمو السكان والنقص الشديد في الموارد الطبيعية (الأردن أحد أكثر الأماكن المحرومة من المياه على مستوى العالم)، مازال المراقبون متشككين بأن جماعات الإسلاميين الذين يندون العنف بمقدرتهم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة إذا وصلوا لسدة الحكم. ومع ذلك، إذا حدث مثل هذا الموقف، ستكون معاهدة السلام التي تم عقدها منذ حوالي 12 عاما مع إسرائيل معرضة للخطر، لأن الإسلاميين في الأردن في طليعة حملة مناهضة التطبيع التي تطالب الحكومة الأردنية بقطع كل العلاقات مع إسرائيل. وحسبما يقول قائد جبهة العمل الإسلامي بني أرشيد: "إننا واضحون... إننا نرفض هذه الاتفاقية لأنها ضد المصالح الوطنية الأردنية. ولكننا سنتحرك بحذر. سنطالب بإجراء استفتاء عليها" (63).

وفي شهر يونيو 2006، بعد أيام قليلة من مصرع الزعيم الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي، تم اعتقال أربعة من نواب البرلمان التابعين لجبهة العمل الإسلامي بعد إصدار تصريحات تشيد بالزعيم بالقيادة. وعلق نائب تابع لجبهة العمل الإسلامي طبقا لتقارير قانلا أن الزرقاوي شهيد ومجاهد.

السياسة الأمريكية في الأردن

بالنظر لاعتماد الأردن على المساعدات الأجنبية من الولايات المتحدة وأوروبا، فحكومتها تنتمي دائما على أدلتها على الإصلاح لأن الحكومة الأردنية تسعى لوضع نفسها كنموذج في المنطقة لدولة عربية حديثة وتحديدا في المجال الاقتصادي. ويشير مراقبون أن السعي وراء البرامج الموجهة للإصلاح جعل الأردن تتواءم مع أولويات السياسة الأمريكية والتي تقدم كميات كبيرة من المساعدات العسكرية والاقتصادية للأردن. كما طمح قادة الأردن لتنمية فرص للبلد الذي يتميز أغلبه بصغر السن والذي يواجه نسبة بطالة قد تصل إلى 30% بشكل غير رسمي. ورحبت مراكز صنع القرار الأمريكية بالمبادرة الأردنية وأكدت على أن تشجيع التنمية في المنطقة هو جزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وخصوصا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. وفي 24 أكتوبر عام 200، وقعت الولايات المتحدة والأردن اتفاقية تجارة حرة أدت لزيادة مثيرة في الصادرات الأردنية للأسواق الأمريكية.

أحد القطاعات المستهدفة بالفعل من أجل الإصلاح هو قطاع التربية والتعليم في الأردن. ففي يوليو عام 2003، أنشأت وزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع اليو إس إيد والبنك الدولي وجهات إقراض دولية أخرى، برنامجا يسمى الإصلاح التعليمي لاقتصاد مبني على أساس المعرفة، وهي خطة إصلاح تعليمية شاملة تستغرق خمس سنوات بتكلفة 380 مليون دولار. وطبقا لهذه الخطة، قامت الأردن بمساعدة أنظمة ميكروسوفت وسيسكو ببناء معامل كمبيوتر في عدة مدارس عامة وطورت منهاجاً حديثاً يضم تكنولوجيا المعلومات.

ومع ذلك، جلبت تلك المبادرة الكثير من النقد من النواب الأردنيين في مجلس النواب الأردني. فقد تضايق الكثير من المشرعين الأردنيين من أن المدرسين في السنة العاشرة من التعليم يدرسون منهاجاً تتم فيه التفرقة بين الإرهاب (وتحديدا التفجير الانتحاري) و"المقاومة المشروعة". وحسبما يقول العضو التابع لجبهة العمل الإسلامي، موسى وحش: "لقد مارس الولايات المتحدة ضغوطاً على عدة دول عربية وإسلامية

(62) (... يتبع) مراقبة السياسة، # 1098، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 5 مايو 2006.

(63) "فرصة الإسلام السياسي في الأردن" الواشنطن بوست" 13 إبريل 2006.

لتغيير مناهجها المدرسية تحت شعار التحديث." (64) وفي أوائل عام 2004، عقد البرلمان الأردني جلسة خاصة عبر فيها العديد من الأعضاء عن ماعر خاصة. ينبغي على الحكومة أن توازن بين الحاجة لتحديث الأنظمة مع تجنب تهمة الإسلاميين بأن الحكومة رهينة مصالح علمانية أو خارجية.

وركزت المساعدة الأمريكية الخاصة بالديموقراطية للأردن على مشاركة المرأة في السياسة. ففي عام 2003، أنشأ الملك عبدالله حصة مكونة من ستة مقاعد للبرلمانيات في مجلس النواب. وفي عام 2003، أنشأ معهد الديموقراطيين القومي برنامجاً تدريبياً للمرشحات للنساء التي تريد الترشح في الانتخابات البرلمانية والمحليات. وقد درب معهد الديموقراطيين الدولي أربعة من الستة عضوات الموجودات حالياً بالبرلمان. كما يدير معهد الديموقراطيين الدولي برامج في الأردن تركز على التغلب على الفئور السياسي ولزيادة مشاركة المواطنين في السياسة.

وأصبحت الأردن هدفاً كبيراً للجماعات الإرهابية الجهادية، وخصوصاً التنظيمات التي تعمل في العراق بواسطة زعيم الإرهابيين أبو مصعب الزرقاوي- وهو نفسه مواطن أردني في المنفى الآن. وفي 9 نوفمبر عام 2005، تسببت تفجيرات متقاربة ومنتزامة في ثلاثة فنادق مملوكة لعربيين في عما (الراديسون، جراند هايات وديز إن) في مقتل 58 شخصاً وأصابات حوالي 100 شخص بإصابات بليغة. وأعلن التنظيم الإرهابي في العراق الذي يرأسه الزرقاوي مسؤوليته عن هذا الفعل.

ونتيجة لذلك، قد يكون المسؤولون الأمريكيون متردون على الأرجح في الضغط بشدة على النظام الملكي بخصوص قضية الإصلاح السياسي. ومع قيام أعضاء من جبهة العمل الإسلامي، تحديداً من النساء، بالمشاركة في ورش عمل تحت رعاية الولايات المتحدة، ليس هناك عمل منظم بين الدبلوماسيين الأمريكيين في عمان للعمل على انخراط جبهة العمل الإسلامي، رغم أن بعض الحوار قد يجري بين أن وآخر. وقد أكد الملك عبدالله ومسؤولون أردنيون رفيعو المستوى مراراً أن التغيير مهم من أجل نجاة الأردن ولكن ينبغي أن تكون عملية الإصلاح مدفوعة من الداخل. وفي 11 مارس 2004، قال وزير الخارجية آنذاك مروان موشر أمام جمهور من واشنطن في مركز وودرو ولسن للأكاديميين أنه "نحن لا نختلف بشأن محتوى هذا الإصلاح" ولكنه مضى قائلاً أن مثل هذا البرنامج لا ينبغي أن "يتم فرضه أو يتم الإيحاء بفرضه بأي شكل من الأشكال من الخارج". ومع مواجهة الأردن لخطر إرهابي منشؤه من العراق من الشرق ومع سيطرة حماس على أجزاء من الحدود في الضفة الغربية، يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة لقبول أي وتيرة تحددها الحكومة لعملية الإصلاح السياسي.

دور الكونجرس

ساعد الكونجرس جهود الحكومة لتقوية الجيش والاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة. وشهد الأردن زيادة مستمرة في مساعداتها منذ الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. كما دفعت الحرب على العراق الكونجرس لتزويد الأردن بمساعدات إضافية تقديراً لجهودها في تدريب وحدات الجيش والشرطة العراقية. وبين السنتين الماليتين 2002 و 2005، تلقي الأردن ما متوسطه سنوياً 780 مليون دولار كمساعدات عسكرية واقتصادية (ومنها تمويلات إضافية) وهي أكثر من المتوسط السنوي ومقداره 246 مليون دولار بين السنتين الماليتين 1996 و 2001. وتضم نسخة مجلس النواب من إتش آر 4939 وهو مشروع القانون الخاص بالتكميلات الطارئة للسنة المالية 2006، 100 مليون دولار كمساعدات اقتصادية للأردن لمواصلة وتسريع الإصلاحات الاقتصادية.

هوامش

(64) النواب الأردنيون يهاجمون الخطة الحكومية لإصلاح التعليم "ديلي ستار (بيروت) 10 مارس 2004.
